

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم تجارية التخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

تأثير العولمة على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحت اشراف الأستاذ:

* مقرراد عبد الله

مقدمة من طرف الطالبان:

• العروي محمد

• مرياح مراد

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا

وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ "

الآية 48 سورة الطور.

شكر و عرفان

الحمد لله تعالى وأشكره الذي أعانني على انجاز هذا البحث المتواضع وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الأستاذ "مقراد عبدالله"، الذي لم يبخل علي بالعطاء العلمي والنصائح القيمة طيلة إعداده.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل أستاذ تقدم لو وأفادني بالتوجيهات والمساعدة طيلة مساري الدراسي وإلى كل من ساعدني من قريب وبعيد لانجاز هذا البحث كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة وكل طاقم العاملين بالجامعة .

إهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك فانفعني بما
علمتني وزدني علما.

الى الذي صارع وكافح في بحر الدنيا من اجل مصير يصنعه لي ابي
حفظه الله واطال عمره.

الى انبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود الى احن وارق ام في الدنيا
حفظها الله لنا

الى كل افراد عائلتي الكريمة.

"محمد"

إهداء

اللهم لا سهلا إلا ما جعلته سهلا، وأنت تجعل الصعب سهلا

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأحمل عقدة من لساني يفقه قولي

الحمد الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع .

أهدي ثمرة عملي إلى:

والدي العزيزين أطال الله عمرهما

إلى أخواتي الأعزاء

إلى جميع أهل والأصدقاء

" مراد "

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكروعرفان
	اهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
5-1	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	المطلب الثاني خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
18	المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المبحث الثاني: أهمية، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها
25	المطلب الأول: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	المطلب الثاني: تحديد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
30	المطلب الثالث: المراحل المتبعة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
33	المطلب الرابع: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها
39	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تأثير العولمة الاقتصادية على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية
42	المطلب الأول: نشأة العولمة الاقتصادية ومفهومها
46	المطلب الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية وأنواعها
49	المطلب الثالث: آثار العولمة الاقتصادية ومؤسساتها والقوى المحركة لها
54	المبحث الثاني: تحديات العولمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقياتها
55	المطلب الأول: تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار العولمة الاقتصادية
56	المطلب الثاني: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
59	المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية
59	المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- 67 المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهها
- 73 المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية في مجال تنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 75 خلاصة الفصل
- 77 خاتمة عامة
- قائمة المصادر والمراجع
- الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	01
60	المؤسسات الصناعية المعتمدة بين 1967-1978	02
61	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994-2007	03
62	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2008-2017	04
63	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2016-2017	05
64	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال سنتي 2016-2017	06
35	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات الاثنا عشر الأولى خلال سنتي 2016-2017	07
66	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات خلال سنتي 2016-2017	08
69	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتين 2004-2013	09
70	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004-2006	10
71	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004-2011	11
72	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين 2004-2012	12

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
28	استراتيجية المؤسسة	01

مقدمة عامة

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف جوانبه، أصبح يعد موضوعاً من مواضيع الساعة، ذلك أن جل الدراسات بينت بأن التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تحقق إلا بوجود نسيج من المؤسسات قادر على تحقيقها.

لدى تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، وعلى الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات ما زال يثير جدلاً كبيراً يتعدى معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لها، لأن هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، حيث ما يعتبر مؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دولة متقدمة يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية.

ولكى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تأدية دورها كاملاً في اقتصاد أي بلد يجب أن تنشط ضمن مناخ اقتصادي يضمن لها الاستمرارية ويكفل لها كل عوامل الاستقرار والنجاح ويمكنها من مواجهة تهديدات المحيط والصمود في وجه العولمة والمنافسة الخارجية.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تعززت بالتطبيق الصارم وتوسيع قواعد المنظمة العالمية للتجارة وبخلق وتكثيف مناطق لتبادل الحر، وخاصة مضاعفة الاستثمارات الأجنبية والتحالفات بمختلف أنواعها بين مؤسسات من مختلف دول العالم أدى إلى تنافس اقتصادي بالتسارع التكنولوجي الذي بدوره فرض نمط صناعي ووجود أسواق عالمية حيث حافظت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دور هام في الاقتصاديات الحديثة بأن بعدها البشري التي تتميز به منح لها قوة شخصية جعلت الاندماج الاجتماعي لها يفرض نفسه على كل نموذج اقتصادي معين.

إن التحولات الاقتصادية المستمرة والسريعة نتج عنها ما يسمى بعولمة الأسواق، والتغيير المستمرين في استراتيجياتها، فالمؤسسات الكبيرة قد تنجح في مهمتها بتغيير سلوكها في الأسواق، ذلك بواسطة تخصص وحداتها الإنتاجية قصد الحصول على عقود وصفقات دولية، أو بواسطة إقامة تحالفات واندماجات اقتصادية، والسري في ذلك هو قدرتها على امتلاك الموارد البشرية والمالية والتي قد تسمح لها بتقييم أثر التحولات، ووضع الاستراتيجيات ثم صياغة وتوفير الوسائل الضرورية والملائمة.

هناك بعض الدراسات تدل على ضرورة اسراع تكييف المؤسسات التي لا تمتلك كل الوسائل من أجل الخوض في ظل تحولات الاقتصاد العالمي، ويرى أصحاب هذه الدراسات بأن برامج الدعم والخدمات الحكومية يجب أن تنصب في تحديد شروط السوق الدولية، التخطيط الاستراتيجي، التجارة الوطنية والدولية.

إن الجزائر فقد قامت كغيرها من الدول بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات التشجيعية فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين وتؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى اتباع استراتيجيات واضحة وسياسات سليمة وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثر من واقع. وفي هذا الإطار تحاول الجزائر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة العولمة والاندماج في طار التكتلات الجهوية، وبالتالي التطور والتأقلم مع المغيرات العالمية في ظل اقتصاد متفتح

إشكالية الدراسة

في اطار هذه الدراسة نهدف للإجابة على السؤال الجوهرى والذي يمكن صياغته على النحو التالى:

ما مدى تأثير العولمة على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

انطلاقا من التساؤل الأسامى، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها؟
- 2- ماذا نقصد بالعولمة الاقتصادية وما هي تحدياتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 3- ما هو تأثير العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 4- ما هو مستقبل هاته المؤسسات أو كيف ستفرض وجودها في ظل العولمة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا على جملة من الفرضيات:

- نواجه صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاختلاف معايير تعريفها، وبالتالي تتحدد كل من أنواعها وخصائصها على طبيعة هذه المعايير.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطنى لما توفره من مناصب الشغل وقيمة مضافة، وتوفر العملة الصعبة وتساهم إلى حد كبير في زيادة التصدير وتقليل الاستيراد (أي تحقيق معدلات نمو اقتصادى).
- يعتبر حجم المؤسسة، رقم أعمالها، كفاءة مسيرتها من بين العوامل المحددة لسلوكها تجاه العولمة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الميولات الشخصية لدراسة المواضيع التي تعرف تغيرات متلاحقة
- محاولة تجسيد بعض الأفكار التي تراود الذهن خاصة وأن الباحث اطار في مؤسسة تشرف على خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة
- الأهمية التي يحتلها الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد للحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي تشهدها العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر.
- محاولة وصول إلى حل علمي وميداني لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- يعتبر موضوع العولمة من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والسياسة والاعلام على المستوى الدولي.

-قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

أهداف الدراسة

تكمن أهمية دراستنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية ومتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتطورات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة هذه المؤسسات في حياة الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع بحثنا في النقاط التالية:

-تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

-ونظرا لأهمية التمويل في المؤسسة خاصة مع ظهور عدة مصادر حديثة غير معروفة لدى كثير من المتعاملين الاقتصاديين

الدراسات السابقة

يعتبر قطاع (م ص و م) الجزائرية قطاعا فتيا، ويمكن القول أن الدراسات السابقة المتعلقة به، سواء رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه تعتبر قليلة مقارنة بأهمية الموضوع، وأن جل الدراسات التي تناولت البحث أكدت على دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما ينجر عنها من خلق مناصب شغل وإضافة قيم مضافة للاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال:

1-دراسة الأستاذة قويقح نادية: بعنوان "انشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية – حالة الجزائر – 2001.

هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة ماجستير تمت مناقشتها بجامعة الجزائر، وأكدت من خلالها الباحثة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاعا ارتكزت عليه عملية التنمية في غالبية الدول، بالرغم من المشاكل المتشعبة التي يعيشها، مبرزة في هذا الإطار مشكلة التمويل كأهم عائق يكبح إنشائها وتطورها، كما بينت الباحثة علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من القطاعات الأخرى واعتبرته القطاع الوحيد الذي يضمن تطور الاقتصاد الوطني

2-دراسة الأستاذة دحماني مباركة: بعنوان أثر المنظمة العالمية للتجارة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية-المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء-الجزائر 2006.

قامت هذه الدراسة ، وهي رسالة ماجستير بتسليط الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات (ص و م) العربية وخاصة الجزائرية منها، وأكدت الدراسة على ضرورة الابتعاد على إنتاج بعض المنتوجات المتميزة بتكنولوجيتها وانخفاض تكاليف إنتاجها من جهة، ومن جهة أخرى، ضرورة التمسك بالمناولة والمشاريع الجوارية

3-دراسة أمال بوسمينة بعنوان "استراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة"، رسالة ماجستير، في جامعة أم البواقي.

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة نتيجة المزايا المتعددة وقدرتها على خلق الثروة وتوفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتبسيط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، فقد استعملنا المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي نقف عندها والمنهج التحليلي عندما تناولنا دراسة اثر العولمة على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خطة البحث

من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الدراسة في اطار منهجي وعلمي قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سنبداه بمقدمة عامة مضمونها الإشكالية الرئيسية، يتبعها الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مفهوم، خصائص، أنواع وأهم المشاكل ومعوقات ومصادر تمويلها) أما الفصل الثاني خصصنا الذكر إشكالية الدراسة المتمثلة في تأثير العولمة الاقتصادية على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقنا فيه إلى مفاهيم حول العولمة الاقتصادية، خصائصها واثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ذكر واقع ومساهمة هذه الأخيرة في تنمية اقتصاد الجزائر، وجهود الدولة الجزائرية في مجال ترقية وتنظيم هذه المؤسسات وانهيينا الدراسة بخاتمة العامة ذكرنا فيها اهم النتائج التي توصلنا اليها.

الفصل الأول
عموميات حول المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

تمهيد

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغاً من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي وذلك نظراً لتميزها بسرعة انشائها وبالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة، ومستوى الصادرات...، ونظراً للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما يدفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وامكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات، وهما: الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:¹

أولاً: الاتجاه الكمي: هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تختص بمجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، وسيتم فيما تناول بعض المعايير

1- معيار عدد العمال: وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي، لكن على الرغم من هذه السهولة إلا إن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى يجب توخي الحذر في استعمالها هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية

2- معيار رأس المال المستثمر: يعتمد هذا المعيار كثيراً في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيراً إذاً صغيراً نسبياً اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة. مع كونهم عمال في مؤسسات.

¹- ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار العسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 15.

3- معيار العمالة ورأس المال: ويعتبر معيار مزدوج في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة ثانياً: الاتجاه النوعي: من خلال تطرقنا للمعايير الكمية لوحظ أنها تتضمن من عدد الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل:

الملكية

المسؤولية والاستقلالية:

حصة المؤسسة من السوق:

التكنولوجيا.¹

1- معيار الملكية: يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

2- معيار الاستقلالية والمسؤولية: حسب هذا المعيار فإن المؤسسة باعتبارها مالكة يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق الخ، فإن المسؤولية القانونية والادخارية تقع على عاتقه وحده.

3- معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشراً لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة ومحظوظا وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.²

4- معيار التكنولوجي: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلّة في رأس المال.³

¹- نفس المرجع، ص 16

²- عبد الله بلزناس، عبد الرحمان عنتر، مشكلات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها، مجلة دولية، سكيكدة، 2003، ص 66.

³- محمد وجية بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة، ومروده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص 5.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعريف المشاريع والمتوسطة من دولة لأخرى، وهذا الاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي له، وأيضا وق العامل التقني لعملية الإنتاج أو الذي هو وفق تصنيف العملية الإنتاجية إلى أجزاء ومراحل مما يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفيما يلي بعض تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية

والتي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تعتمد على الاستقلالية الإدارة وان يكون المدير هو مالك المشروع وتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة بحث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.

تعريف اللجنة الأوروبية

المؤسسات الصغيرة وهي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا أجيلا، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أجيلا وتميز بل الاستقلالية.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنها تعريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م (1974-1977) الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية، وحسب التشريع الجزائري نجد أن المعايير المتخذة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدد العمال الجانب المالي، وذلك وفقا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 في مواده 4-5-6-7 التي جاءت كما يلي:¹

حيث أشارت الجريدة الرسمية في المادة الرابعة "يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي، لا يتجاوز 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 5 مليون دينار".

-مستقلة قانونا.²

-تشغل أقل من 500 شخص.

-تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب بإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري

¹-سميح عبد الحكيم، محصر مريم، مداخلة بعنوان: "مساعدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجامعة الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص 3-4.

²- ماجدة عطية، المرجع السابق، ص 16

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983 حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل.

- تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرف المؤسسات ص و م

بأنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو اثنتين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية". إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات ص و م، في جوان 2001 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:²

"تعرف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية. وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة 100 مليون دينار.

¹- بوهزة محمد وآخرون، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص.و.م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003، ص 8

²- الجريدة الرسمية القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، ص 26.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل 01 إلى تسعة 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20 مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة 10 ملايين دينار
- 1-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل.
- 2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدته اثني عشر 12 شهرا.
- 3-المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (01-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الصنف	عدد الأجزاء	رقم الاعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة صغيرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2001، ص 8.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات ص و م، بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذابا وسنتعرض في هذا المطلب لأهم هذه الخصائص:²

الفرع الأول: الملكية المحل

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات ص و م، أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين

¹- نفس المرجع، ص 8.

²- قوبق نادية، انشاء وتطوير المؤسسات ص.و.م في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي
الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل

نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، نجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في ذا أعماله، كما أن المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، ولجأ إلى التمويل الخارجي فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب:

-عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.

-عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض¹

تلبية طلبات المستهلكين

تقوم المؤسسات ص و م، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات ص و م تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.²

التدقيق في الإبداع والاختراع

تعتمد المؤسسات ص و م، في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.
المقاول من الباطن: وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقاوله *Sous Traitantes* تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أن هناك شكلين من التعاون هما

¹- خياطة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، مسيلة، 2002، ص 37.

²- دينان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد ومالي، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، ص 18.

1-التعاون المباشر: ويتم عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة.

2-التعاون غير المباشر: يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة ص و م، لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات، لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.¹

ح-فعالية الموارد البشرية والمادية:

تشكل المؤسسات ص و م، معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للمالك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا الخطة العامة للمؤسسة تبين الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتيكنولوجيا وغيرها، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمر بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

د-إقامة تكامل أنسب للإنتاج: يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتم تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات ص و م، متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محددة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.²

ه-الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة استراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شراءه؟، من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه؟ و-مستوى تدني التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات ص و م، مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات ص و م، لا تستوجب استثمار ذو قيمة مرتفعة، ولا يدا عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أن النظام المعلوماتي يتميز بقلّة التعقيد مما يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال

¹- خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص 35.

²- جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2003، ص 215..

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير والتي سنحاول أن نبينها كما يلي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها: يتركز هذا المعيار في تصنيفه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على، الإمكانية الإنتاجية التي تعتمد عليها المؤسسة، خلال عملياتها الإنتاجية، وحسب هذا المعيار، فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها المنزل، كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مقفلة، وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبى سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال على ذلك ما نجد في الدول الآسيوية، وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا، حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة، التي تحتاجها شركة Swatch¹ « يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة، تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولات الباطنية¹»

2. المؤسسات الحرفية: إن هذا النوع من المؤسسات، لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية، فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير، كما أن ممارسته النشاط فيها، يكون في محل صناعي معين، مستقل عن المنزل، كما أنها تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي. ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:²

-اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل؛

-معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا؛

-الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان نادرا؛

-التنظيم التسيير فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبية، التسويق، التخزين..... الخ

-تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: ادارية حديثة ومتطورة سواء من تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وناحية استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياساتهم نحو ترقية وانعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

¹- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1995، ص 15.

²- عبد الكريم اللطيف، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 4.

أ- العمل على تحديد قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة؛¹

ب- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

يتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.²

1. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في: المنتجات الغذائية؛ تمويل المنتجات الفلاحية منتجات الأحمدة والجلود والنسيج؛ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته؛ إن تركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملائتها لحجم المؤسسات، حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: نجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطة والتحويلية المتمثلة في: تحويل المعادن؛ الصناعات الميكانيكية والكهربائية؛ المحاجر والمناجم؛ الصناعات الكيماوية والبلاستيكية؛ صناعة مواد البناء. وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعات التجهيز عن الصناعات السابقة احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية الإنتاج، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها، الأمر الذي لا يتماشى مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في الدول المتطورة إما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل³

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي

التي تنتهي إليه:⁴

¹- بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص إدارة وحكامه محلية، جامعة المسيلة، 2019، ص 20.

²- زارية أسماء، اثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الاقصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي، العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية المؤسسات، جامعة قسنطينة، جوان 2001، ص 16.

³- نفس المرجع، ص 16.

⁴- بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة، اعمال، 2005، ص 15-16.

1. مؤسسات الصناعية: يقصد بالمؤسسات الصناعية الإنتاجية، تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة الصنع، وعبأتها وتغليفها، وتتوسع 3 أنشطة القطاع الصناعي لتغطي الأنشطة العديد من المؤسسات الصغيرة يمكن توضيحها فيما يلي الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليها إلى حد كبير جدا أو بالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع حجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج سلعة ذاتها ويتوطن كل مصنع بل القرب من أماكن وجود مواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها؛ صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات التجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي؛ المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المؤسسة التي بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات معتمدة على الجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض، أو في أعماق قريبة، ولا تتطلب عند اكتشافها وتقييمها واستخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة، أو باهظة التكاليف.

2. مؤسسات زراعية: تمس النشاطات الفلاحة التالية: مشروعات ثروة الزراعية: إنتاج الفواكه وخضروات الحبوب أو مشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية؛ مشروعات الثروة الحيوانية: كترية الأبقار والأغنام أو الدواجن أو مناحل أو الألبان ومشتقاتها؛ الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك

3. المؤسسات الخدمية والتجارية

1.3. المؤسسات الخدمية: وتشمل المؤسسات التي تقوم بل الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الخدمات الصيانة وتشغيل، خدمات النقل وتحميل وتفريغ، خدمات النشر والإعلان، خدمات الكمبيوتر، خدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير.

2.3. المؤسسات التجارية: وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر المتخصصة أي التي تخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث ومتاجر السوبر ماركت

4. مؤسسات المقاولات: تعبر المقاولات الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث ويعني تجسيد تعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن القول بان المقاولات الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، ومن أهم المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع البناء والأشغال العمومية إذ تعتبر المقاولات الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب شغل، وتنمية الصناعات، وكذا حل مشكلة التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل، وتأخذ الأشكال التالية:¹

1. تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك من خلال مدة محددة بمقابل

¹ نفس المرجع، ص 16-17.

2. الإنتاج: تقوم المؤسسات في الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات، حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.

3. تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة، وتقديم الاستشارات الفنية.

الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية.

يمكننا أن نميز بين مجموعة أخرى من أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأس مالها فنجد الأنواع التالية:¹

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته إلى القطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليلا جدا في جميع دول خاصة المتطورة منها؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب مت

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لحدثة قطاع المؤسسات ص و م بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرار في الميدان الاقتصادي، وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ولهذا سنحاول أن نبرز من خلال هذا المطلب أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

أ-مشكل التمويل: تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م ، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي *l'auto financement* " عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.²

نلاحظ هنا أن المؤسسات ص و م لها طريقة خاصة في التمويل، ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب -فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع- توفر الضمانات اللازمة، والتي غالبا ما لا تكون متاحة، لكن معظم الدراسات المهمة بالمؤسسات ص و م، ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد، فالدراسات التي أعدها البنك العالمي تثبت بأن

¹- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة وهران 2013، ص 77.

²- بوهزة محمد واخرون، مرجع سابق، ص 10.

المؤسسات المالية لم تمتد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها، والبنوك التجارية تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.

أما فيما يخص قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره نعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضع والراهنة للاقتصاد، فجعل المؤسسات ص و م تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أن هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج.

وعموما يمكن أن نحصل المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات ص و م في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي:¹

شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار. طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد، لأن ذلك يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء رسال الملفات نحو العاصمة التنفيذية.

● غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

● تكليف النظام المالي مع الاحتياجات، بواسطة سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات ص و م.

● الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.

● الاعتذارات الدائمة بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزنتها لدى البنك المركزي.

● التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن أهم المبررات التي تركز عليها البنوك للامتناع عن الاقتراض للمشاريع الصغيرة ما يلي:

● افتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل و ربما الفشل الكامل.

● الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.²

¹- قوبقع نادبة، مرجع سابق، ص 40.

²- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 81

● اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا مما يزيد خطورة التعاملات معها.

● ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض. وعليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مرحلة الانشاء، لذلك فإن الرفع من الكفاءات والسياسات البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون متطورة من أجل التكيف مع المشاكل الخاصة بها.

ب- مشكل العقار الصناعي: بعد تعرضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م، نأتي لنطرح مشكلا آخر الذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها:

1-الأراضي : يتعلق مشكل الأراضي أساسا:¹

القيود البيروقراطية التي لازلت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.

-طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يتحصلون على أراض لإقامة مشاريعهم.

-رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

-كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغليها لا يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.

2-المنافع : تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، إذ دخلت في حالة تدهور في الهيئة التسييرية وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا يندربعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا فإن بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقات الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يضطر أصحاب المنشآت إلى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم، وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء. رغم أن المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية²، الذي ينص على تكوين لجنة تضم ممثلي مسؤولي مؤسسات صناعية على مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مسؤولي مختلف الهيئات العمومية التالية:

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 35.

² - الجريدة الرسمية، المنشور رقم 104، المؤرخ في 1994/04/22 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد 62، ص 21.

- الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز Sonal gaz.
- الماء الصالح للشرب / الماء الصناعي Epeal .
- البريد والمواصلات Ptt.

إلا أن الواقع يبين أن التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤدي إلى التآخر في إتمام المشاريع.

3- الهندسية المدنية والعمارة: أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أن الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة إجراءات معقدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد.

فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين أساسيتين هما:¹

● ضرورة الحصول على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال (التسيير والتنظيم البيع، التنازل، التخصيص والكرأ) تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية، علما أن الأسعار تجلب عددا كبيرا من المضاربين. ومن العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضا عدم الاستقرار، وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية. حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغللت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل²، وعليه فإن مشكل العقار الصناعي، مشكل عويص يجب النظر فيه، لتحسين استغلاله.

مشكل الإجراءات الإدارية يعتمد نجاح قطاع المؤسسات ص و م أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلب به التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأن الإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممل³، فهناك الكثير من المشاريع عطلت، كون أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 60.

² - عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وافاقها المستقبلية" الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 02.

³ - سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية، (ط4)، الجزائر، دارالامة، 1997، ص 16.

لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء، عليه المرور بعدة إجراءات إدارية شاقة وطويلة هي:

● يقوم هذا المستثمر بطلب قطعة أرض مفردة أو في منطقة صناعية لدى البلدية، بعد أن يكون قد شكل ملفا خاصا

● يتقدم إلى الولاية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء

● يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية SONALGA – PTT.

يتقدم –في الأخير- إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع. لهذا فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعتبر هذه الأخيرة عن الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح، وما يصحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط وربما تركه نهائيا.

كما تطرح شهادة إثبات قيام المحل التجاري كمشكل أمام المستثمرين الذين لا يتمتعون بالعمارة الصناعي والذين لا يمكنهم القيد في السجل التجاري دون تقديم شهادة الوضعية الجبائية، ومنه لا يمكنهم القيام بمشاريعهم.¹

أما المؤسسات التي تمارس نشاطها بصفة غير رسمية قد يكشف أمرها، فتعرض في هذه الحالة إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن أو الغرامات المالية، هذا التصرف كله له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، غير أنه يوجد هناك ما هو أخطر من ذلك منذ فرض قواعد وآليات الاقتصاد الحر، حيث تميز الاستيراد بالفوضى، مما خلق مناخا أضر باقتصاد الدولة، لأن عدم حماية المنتج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة سيؤدي حتما إلى توقف مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويتجلى الاستيراد غير المنتظم من خلال:²

● عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

● الإغراق، المتمثل في استيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية في السوق.

¹- عابي غنية، محددات استقطاب الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص 14.

²- عمار ثليجي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص.و.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، كلية علوم التسيير، افريل، 2002، ص 04.

• انعدام المعلومات أفرز ظهور أكثر من 6000 مؤسسة استيراد في السنوات الأخيرة تهدد كيان المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

• التدرج بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة الخارجية في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط المنظمة العالمية للتجارة، مع أن هذه الأخيرة تركز وتقبل حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها، تشجيعا وتأصيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد. ومن هذا نرى أنه من الضروري توفير بيئة تحوي كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية، تواجه التحديات المفروضة بالتبادل الدولي ودعم المنتج الوطني.

مشكل نقص الخبرة والمعلومات: رغم أهمية قطاع المؤسسات ص و م واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحية...)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجؤون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.

• قلّة المعلومات: تتجلى المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات ص و م فيما يلي:

- اتخاذ القرار السياسي والإداري، ومعرفة القدرات تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع. ولكن في موضوع المعلومات الاقتصادية هناك أكثر من صعيد:

- غياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة.

- غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات وخاصة

المصغرة.¹

- عدم التنسيق بين المصالح الوزارية المختلفة.

- اختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات بين

الهيئات التالية: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الديوان الوطني للإحصائيات ONS الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي CNA

- غياب ثقافة المؤسسة، رغم أن المجتمعات المتطورة قد حققت إنجازات ونجاحات بفضل العلوم التي وصلت

إليها، والقدرات التي حققت من ورائها. وما نلاحظه بالنسبة للنظام المعلوماتي الجزائري هو عدم توفر قاعدة

¹- عابي غنية، مرجع سابق، ص 14.

بيانات متجددة وصحيحة لدعم عملية اتخاذ القرارات، وكذا التضارب الشديد الكائن بين المعلومات المصرح بها من طرف جهات مختلفة ويرجع ذلك إلى:¹

- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حل المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.

- غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.

● قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: حيث تعتبر قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية:

- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم.

- خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برتمته تؤدي هذه الوضعية من نقص معلومات وخبرة تسييرية إلى توقف مسار الاستثمار في مجال المؤسسات ص و م، وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إذ توقعت عدة مؤسسات إنتاجية 1800 مؤسسة، بينما غيرت أخرى نشاطها إلى: استيراد، فندقه، تجارة ... لما تتميز به هذه الأنشطة من سرعة في الإنجاز، بالإضافة إلى الحصول على الربح السريع.

¹ مؤتمر العمل العربي، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي، أداة للتنمية، الدورة الحادية والعشرون، القاهرة 04-11 افريل 1994، ص 13.

المبحث الثاني: أهمية، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية والتخطيط المستقبلي نابعة من دورها في التوظيف حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة بها، غير أن لهذا النوع من المؤسسات صعوبات عديدة يجب أولاً محاولة إزالتها لفسح المجال لهذه المؤسسات من لعب دورها التنموي بشكل أفضل.

المطلب الأول: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية¹:

1- الدور الاقتصادي: يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- 1- تهمين قوة العمل: من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.
- 2- تعبئة الموارد المالية: وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر وإذا بإمكان هذه المؤسسات التي تنشأ من ذا بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات طرف العائلات والأسرة والتالي تجميع تلك الأموال، والأمر تجميع ذلك الأموال، أو كان يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية، تمكثهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على استقلالهم المالية.
- 3- 1- رفع إنتاجية العامل: وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال باستمرار لضمان السير الحسن للعمل وذلك السيطرة على سير العمل نظراً لحجم هذه المؤسسات².
- 4- 1- مساهمة القطاع الخاص: من خلال بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي.
- 5- 1- ترقية التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من التصدير والاستيراد.
- 6- 1- توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات: توفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية المقاوله الباطنية).
- 7- 1- حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي: في ظل التطورات الراهنة، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية والغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن

¹- ماجدة عطية ، المرجع السابق، ص 16

²- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 56.

طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة وبالتالي إذا استطاعت مواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية.

2- الدور الاجتماعي: تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي واحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية: القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل الحد من ظاهرة النزوح الريفي: وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية والنائية، وبالتالي تقرب مناصب الشغل من السكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي: القضاء على الآفات الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة في الريف الاستغلال الأمثل للطاقات المادية البشرية والاستغلال الأمثل للموارد المحلية

ثانيا- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الآن اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها إلى أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة في البرامج الاقتصادية للعديد من الدول¹

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة

يعتبر الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة من أهم الأسباب التي أخذت بالعديد من الدول سواء كانت النامية منها أو المتقدمة بالاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وتقديم لها سبل الدعم المختلفة من أجل تنميتها وترقيتها وهذا لاستيعابها نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وهناك جملة من الخصائص السالفة الذكر التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة التي ساعدتها في المساهمة الفعالة في امتصاص البطالة. ولعل أهمها اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة. حيث تنخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل كذلك اعتمادها على مهارات فنية غير تلك المعتمدة في المؤسسات الكبيرة حيث لا تتطلب مؤهلات دراسية عالية أو شهادات رسمية.²

إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النمط من التكنولوجيا يعتبر ذو أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية وهذا لملائمتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول حيث يلاحظ التوافر النسبي لليد العاملة مع محدودية رؤوس الأموال³

¹- عابي غنية، مرجع سابق، ص 14.

²- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص 41.

³- لخلف عثمان، مرجع سابق ص 59.

2- مصدر مهم لتجديد والإبداع: والمقصود به العمليات التطويرية وتحسينية أو الإبداعية التي يقوم بها أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة على منتجاتهم، حيث أن نسبة التجديد والتحديث في منتجاتهم تكون أكبر من المؤسسات الأخرى، وهذا بهدف زيادة الربحية، فالمؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت، وتترك المؤسسات المصغرة والصغيرة المجازفة لمحاولة إيجاد سلع وخدمات جديدة، الأمر الذي قد يلحق بالمؤسسة خسائر إن لم تحقق منتوجاتها نجاحا نظرا لانخفاض نسبة رأس مال المؤسسات المصغرة. وتتولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية الإنتاج وتحويل الأفكار الجديدة إلى سلع أو خدمات إذا توفرت لديها رؤوس الأموال الضرورية لذلك، أو تباع الأفكار كبراءات اختراع لمؤسسات كبيرة قادرة على تمويل عملية الإنتاج². وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة فمن بين براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءات الاختراع الأمريكي خلال العشرين السنة الماضية يعود ثلثها إلى أفراد وأكثر من الربع إلى مؤسسات لا يتعدى عدد عمالها تسع عمال.

التكامل مع المؤسسات الكبيرة: إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ العديد من النشاطات والمهام التي هي مهمة لها لكنها صغيرة الحجم حيث تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها، وهذا عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكتملة ومغذية للصناعات الكبيرة وأوضح مثال على ذلك اعتماد الشركات العملاقة لتصنيع السيارات على المؤسسات المصغرة والصغيرة في توفير العديد من المستلزمات والأدوات الاحتياطية بالإضافة إلى أعمال الصيانة والتصليح والنقل وغيرها، وفي الوقت نفسه تستخدم المؤسسات المصغرة منتجات المؤسسات الكبيرة من آلات تركيب ونجارة إلى غير ذلك.¹

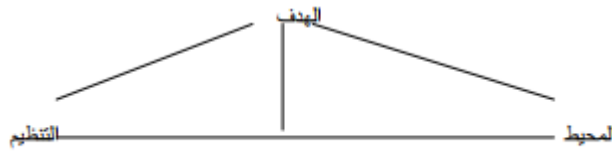
وتعتبر علاقة المؤسسات الصغيرة الحجم مع الكبيرة ذات أهمية كبيرة حيث أثبتت الدراسات بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل.

المطلب الثاني: تحديد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر إتباع استراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجع لإنجاز مشروع ما، فيجب تحديد استراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها، ونظراً لأهمية الاستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوة، ركزنا في هذا المطلب على الغاية أو الأهداف التي عادة ما يعمل صاحب هذا النوع من المؤسسات على بلوغها، فعادة ما يعتمد في التحليل الاستراتيجي على الشكل المختصر التالي:

¹- لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 59.

الشكل رقم (I-01): يمثل استراتيجية المؤسسة



Source: *Stratégies des PME et Intelligence Economique* Maryse Salles ed: Economica 2003 p:44

يتبين لنا من خلال هذا الشكل أن القواعد الأساسية لاستراتيجية أي مؤسسة هي أربعة الأهداف، التنظيم، النشاط، المحيط، وفي الحقيقة يوجد تضارب في الآراء حول مدى فائدة وضع استراتيجية لهذا النوع من المؤسسات، فمنهم من يرى المؤسسات ص و م، بحكم حجمها ومحدودية نشاطها، لا تحتاج إلى استراتيجية، لأن حسب رأيهم هذا المجال يهم أكثر المؤسسات الكبيرة، لكن أكثرهم يدعم فكرة ضرورة وضع استراتيجية لهذا النوع من المؤسسات بمجرد النجاح في اجتياز مرحلة الانطلاق الاستعداد للقيام بالمشروع¹

وحسب بعض الباحثين في ميدان المؤسسات ص و م فإن وضع الاستراتيجية يمر بالمراحل التالية:²

المرحلة الأولى: وضع قائمة للأسئلة الهامة وهي:

ما هو المقصود الأساسي من تكوين، تطوير أو إعادة إحياء هذا المشروع؟

-ما هي الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها؟

-هل يعتبر المحيط بما فيه المنافسون، الزبائن، الموردون..... بمثابة عنصر قوة لنا أو ضعف؟

-كيف يمكن حجز مكان لنا في هذه الحالة؟

-ما هي إمكانياتنا؟ وهل هي كافية؟

-هل إمكانياتنا تتماشى مع ما نريد القيام به؟

-ما هي طبيعة نشاطنا؟

-هل يعملنا هذا نقوم بتقديم خدمة للمواطن؟-

ما هي قيمة هذا العمل وهل هو قابل للتقييم؟

-هل نتحكم في كل العوامل التي تجعلنا قادرين على الاستجابة لحاجيات المستهلك بصفة مرضية؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسئلة قابلة للتغيير حسب المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، إلا أن

إيجاد أسئلة دقيقة معبرة عن المشاكل الاستراتيجية تعتبر من أصعب المهام التي تواجه صاحب المشروع، لما

تتطلب به من جهد في البحث وخبرة في التسيير.

¹ -Tarondeau Jean-claude, *Stratégie industrielle*, (2eme Ed, Paris: Vuibert, 1998), p76

² -لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 40.

المرحلة الثانية: تحديد الأهداف

يمكن القول بأن تحديد الأهداف في هذه المؤسسات يكون أساساً عن طريق المالك أو المسير، هذه الطريقة الفردية في تحديد الأهداف تستدعي توف شرطين هما:¹

-ينبغي إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي هو تعظيم الأرباح من أذهاننا، فعلى الرغم من وجود هذا النوع من المسيرين فيما يخص المؤسسات ص وم، إلا أنهم قليلون جداً، فمعظمهم يهدف إلى إرضاء المستهلكين، وبالتالي اكتساب سمعة كبيرة وحسنة مما يسمح لهم بتكوين مؤسسة ناجحة ومعمرة.

-تعتبر المسير هو ذلك الشخص الذي يعرض نفسه للأخطار، وهذا باستثمار أمواله الخاصة، لذا فعلى صاحب المشروع أن يحدد هدفه بطريقة مدروسة تمكنه من بلوغه.

المرحلة الثالثة: تحديد العلاقة مع المحيط

يعتبر نجاح أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مرهوناً بنوعية المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهذا النوع من المؤسسات يعد دائماً في خدمة المحيط، في حين أن المؤسسة الكبيرة هي عكس ذلك، إذ تسعى دوماً إلى محاولة السيطرة والتحكم في المحيط الذي تنشط فيه.

من هذا المنطلق فالسبيل الوحيد للتأقلم مع المحيط يكمن في تمييز المؤسسة بتنافسية أكبر فأكبر، تأتي عن طريق القيام بعدة تصرفات عقلانية وهادفة من طرف صاحب المؤسسة، مثلاً اختيار نشاط معين، أين يمكن للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لعب دور مخالف للدور الذي تلعبه المؤسسات الأخرى

المرحلة الرابعة: تحديد التنظيم المناسب

يعتبر التنظيم بمثابة النتيجة الأساسية لجهود المسير، الذي يقوم بتجسيده إما بطريقة فردية أو جماعية، مع الإشارة إلى أن التنظيم في مثل هذه المؤسسات عادة ما ينبثق من الأهداف التي يضعها المسير نصب عينيه، مما يقودنا إلى القول بأن هيكلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تتحدد اعتماداً على نوع المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فحسب بعض الاختصاصيين في ميدان المؤسسات ص وم:²

-إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط متحرك غير مستقر، فالهيكلية الواجب الاعتماد عليها هي تلك التي تعتمد على المسيرة والليونة.

-إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط مستقر نسبياً، فالهيكلية الواجب الاعتماد عليها هي التي تعتمد بدورها على التقسيم الواضح للعمل

¹- أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الانشائية، ط1، القاهرة، مركز جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، 1994، ص 26.

²- نفس المرجع، ص 30..

المرحلة الخامسة: اختيار النشاط المناسب يعتمد التحليل الاستراتيجي للمؤسسات ص و م أساسا على تحليل حقل النشاط الاستراتيجي، ومنه يتضح جليا وجوب تأني صاحب المؤسسة في اختياره للنشاط الذي هو مقبل على الاستثمار فيه، فمن المستحسن أن يكون قريبا أكثر من الصفات التالية¹:

-نشاط قليل التعقد.

-نشاط قليل الحركية.

-نشاط قليل الاستثمار فيه. ومع دراسة أكثر للنشاطات الأساسية، ومنه زيادة الاهتمام بها

المطلب الثالث: المراحل المتبعة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يت م إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي²:

أ- تكوين المالك أو المسير: يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا؟! ويظهر ذلك جليا من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

1- ترتيب المالك أو المسيرين وفق تصرفاتهم: حسب M.R.Smith الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من المالك أو المسيرين وهما:

● المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتية ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.³

● المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتية معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

2- تكوين المالك أو المسير: إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

-النقص في التنظيم.

¹ -Maryse Salles, Stratégies des PME et I intelligence Economique, (1^{er} Ed,Paris:Economica,2003),p 45

² - فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، ط1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 20.

³ - صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص 42.

-عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص
عدم القدرة على التسيير.

-رفض دائم لاقتسام المسؤوليات. و لتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

وحسب la flamme.M يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي¹:

-القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.

-القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.

-القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة.

-تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة.

-القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة

الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي²، و التخطيط الدقيق

لذلك وذلك من خلال:

1. إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة: لأن صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة

حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

-هل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟.

-كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟.

-ما هي الإمكانية للنجاح في ظروف اقتصادية متقلبة ومتغيرة؟.

2-تطوير الفكرة:تعتبر هذه المرحلة مكملة للمراحل السابقة، فهي تجسد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة

الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية

الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشائها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة. وحتى

يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة

المطروحة التالية:

¹-لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 16.

²- احمد سعد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 26.

-ماذا سيفعل؟ لمن؟ مع من؟ وكيف؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقد المشروع.

3-التمويل: يعد تمويل المؤسسات ص و م، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأن معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو توسعها أو حتى من خلال نشاطها الإنتاجي، لأن معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهداً كبيراً فيما يخص اختيار البنك ووضع رزمة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه. ويجب أن يركز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أن تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل واتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك. كما أن الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار، ويجب أن يكون صاحب المشروع واقعياً في تقدير احتياجاته، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأن الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة، فإنه يتحصل على القرض بسهولة، أما منح القرض من طرف البنك لا يتم إلا بعد:

-دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.

-تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.

ت-الإجراءات القانونية: إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضاً كما يلي:¹

1-وضع الإطار القانوني: قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص (شركة تضامن، شركة توصية بسيطة، شركة ذات مسؤولية محدودة (...؟ أم هي شركة رؤوس أموال) شركة التوصية بالأسهم، شركة مساهمة...

2-المسار القانوني:² حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وامضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتم تقييد المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة -حسب القانون التجاري للبلاد- والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة

¹- سعاد نائف برونوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للشتر، عمان، الأردن، 2005، ص 84.

²- Simon, Philippe, le Financement des Entreprises, (2 eme ED, Paris : Dalloz, 1967), p 25

انطلاق النشاط الاقتصادي: بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1-الطلبات الأولى: وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

-وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.

-كتابة النصوص التقنية أو الشهرية.

-زيادة أكبر عدد من الزبائن.

-جسيد العلاقة مع الموردين من خلال:

-تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولأجال التسليم.¹

-إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

2-وضع وسيلة العمل: وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

ج- تأمين المؤسسة: عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويربح أيضا المؤسسة اتجاه العملاء

المطلب الرابع: المعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

نظرا لحدثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة معوقات يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرار في الميدان الاقتصادي، وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ولهذا سأحاول أن نبرز أهم المعوقات التي تواجه هذا القطاع.

الفرع الأول: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: معوقات خارجية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل متعلقة بالمحيط الخارجي الذي تمارس فيه نشاطها ويمكن حصر بعض منها فيما يلي:²

¹- منصور ابن عمارة، المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

²- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص50.

1- مشاكل التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وبسبب حداتها، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التأسيس، التشغيل، التطوير والاندماج) ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لها نظرا لحرصهم على النقود الموجهة لديهما.

2- مشكلة التسويق: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان اعتبارات التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما على المستوى الداخلي على مستوى الأسواق المحلية المحدودة، مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات المبيعاتية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا وبصفة عامة، فإن صاحب العمل يفتقر إلى الوعي التسويقي وضعف كفاءات رجال البيع وقصور المعلومات عن أحوال السوق والأسعار السلع وخدمات المنافسة.¹

3- المنافسة: كما سبق ذكره في مشكلة التسويق فإن مصدر المنافسة هي المنتجات المستوردة ومنتجات المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس المجال.

4- مشكل التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.

ثانيا: معوقات الداخلية

هي مشاكل مرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية: يظهر المحيط التنظيمي بعض نقاط القوة بفضل أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها جعلها معرقله، بسبب تعدد مراكز القرار والأجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

¹ ناصر بوعزيز، الشراكة الأوروبية والمتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007، ص 85

إضافة إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تتسم بضعف قدرتها المالية، وعدم القدرة على التصدي ومقاومة هذه المظاهر السلبية.

2- مشكلة العمالة الفنية المدربة: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل اليد العاملة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقى¹، ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد اتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها، وعلى ذلك، فإن اضطراب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف اليد العاملة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كلها أسباب من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

3- عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية وتأخر إعدادها

نظرا لطبيعة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجمها ومحدودية إمكاناتها فانها تواجه مشكلات أساسية في مجال توفير البيانات المحاسبية المالية الدورية، الدقيقة والمنتظمة، مما يقلل من قدرتها على رقابة عملياتها من جهة، وخلق الصعوبات أمام المؤسسات والأجهزة المتعاملة معها

4- عدم توفر السيولة الكافية لشراء الخامات: مما يدفع صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتراض من الوسطاء بفائدة عالية (في حالة عدم إمكانية الحصول على تمويل بنكي ميسر). أو إلى شراء من الموردين بأسعار تزيد من الأسعار الفورية، وقد تكون بشروط تعاقدية مجحفة لها.²

5- مشاكل عدم تدير الآلات والخامات : تعتمد هذه المؤسسات غالبا على معدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى التجديد، حيث لا يوجد لها نظام دوري للإصلاح نتيجة لعدم الوعي ويؤدي هذا إلى ارتفاع التكاليف بسبب عدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الاعكال وصعوبة تدير قطاع الغيار.

6- مشكلة عدم توفر المعلومات والبيانات: تعاني هذه المؤسسات من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستمرار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عليه عدم ادراك صاحب المؤسسة

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الأزايطة، مصر، ص 32

² - صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993 ص 62.

الصغيرة والمتوسطة لفرص الاستثمار المتاحة والتوسع وتوزيع النشاط، الطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تمكنهم من تدعيم قدراته التنافسية.¹

7- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسيين هما من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع وهما:

أ- التمويل الذاتي : وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالبا عند الإنشاء إلا إن هذا النوع قد يعترض طريقه العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات أو أراض حيث يصعب تحويلها الى سيولة في أزمته مناسبة دون خسارة ، وهناك أيضا مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء حيث يلجأ كل واحد منهم الى طلب مشاركة الآخرين معه في هذا المشروع فتحدث نزاعات حول كيفية المشاركة ، نسبة الأرباح الخ ومشاكل عديدة من هذا القبيل مما قد يؤثر في كفاءة هذا المشروع. وهناك أيضا بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالتمويل العائلي ونقصد بذلك الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع مما قد يشكل عبئا حقيقيا في حالة عدم كفاءة هؤلاء ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية قد تؤدي إلى خسارة هذا المشروع التمويل عن طريق البنوك: تلعب البنوك دورا بارزا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها لهذه المؤسسات، تحت أسس وقوانين معينة، فهي تعد كوسيط اقتصادي، يدخر الفائض لتمويل بعض احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، لذا أصبح لزاما على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيات التمويل الذاتي لها، لأسباب عديدة منها:

-ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع.²

-انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، وما يترتب عليه من انخفاض في النتيجة الصافية.

-ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة.

¹- صوراية بوريدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينية، 2004-2005، ص 30

²- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 28.

-المدىونية المتزايدة التي تؤدي إلى اقتطاع أقساط الوفاء من الأرباح. هذه العوامل جعلت وجود البنك أمرا حتميا في إنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا سنحاول تقديم أهم الأدوار التي يقوم بها البنك في إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال:¹

1-توفير رأس المال العامل: يقوم البنك بتوفير رأس المال العامل لتمويل النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية التي تحتاج عادة لتغطية التكاليف المتعلقة بـ "شراء المواد الأولية، رفع أجور العمال ومصاريف أخرى"، هذا ما يؤدي إلى التشغيل الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة، ليكون هذا التمويل وسيلة لمواجهة السيولة التي قد تنقص، نظرا للظروف الطارئة على المؤسسة، كافتناء استثمارات جديدة أو القيام بتوسعات محتملة في المستقبل.

2-مساهمة في تطوير المؤسسات: يتمثل دور البنك أيضا في توسيع المشروعات، وهذا بعد أن تكسب هذه الأخيرة ثقة البنك، وذلك باحترامها للشروط التي فرضها عليها، وقيامها بتسديد أقساطها في الأوقات المحددة والوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الثقة، تجعل البنك يمدّها بكل ما تحتاجه خاصة بعد أن امتلكت اسما خاصا بها في السوق، واكتسبت خبرة تجعلها تحتاط للمخاطر والصعوبات، وامتلاكها لحصة لا بأس بها من الزبائن في السوق، وأصبحت عوائدها مضمونة، مما يضمن تسديد القروض والفوائد البنكية.

3-تقدير المخاطر: يقوم البنك بتحليل خاصة بالمخاطرة، خاصة بهذه المؤسسات وتشخيص وضعيتها وأفاق تطورها، وذلك من خلال دراسة الوثائق المعروضة من طرف المنشئ للحصول على القرض، وذلك لمعرفة مدى قدرته على التسديد، وهذا بتحديد ومتابعة ذمته المالية، وتقييم الضمانات المقدمة من طرفه، وتحليل العوامل الخارجية والداخلية التي بإمكانها التأثير على المشروع والبناء المحاسبي له ومردوديته، والاهتمام بالعائد من الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة الصغير

دراسة الصعوبات المستقبلية للمشروع

يقوم البنك بدراسة الصعوبات التي قد تواجه المشروع الصغير في المستقبل، وإيجاد حلول مناسبة لها، وتقديم النصائح للمقاولين حسب الضرورة التي يتطلبها المشروع، وذلك بالإجابة على تغيرات ومتطلبات المحيط الخارجي للمؤسسة، وذلك من خلال الدراسة التي يعطى الائتمان على أساسها، حيث يكون تركيز صاحب المشروع منصبا عادة على حجم المبيعات، أما الطرف الثاني والمتمثل في البنك، فيركز خاصة على الأرباح المحصل عليها من المشروع.²

5-ترقية عوامل الإنتاج: يتجسد دور البنك في ترقية عوامل الإنتاج وتجديدها إن تطلب الأمر ذلك، حتى لو كان ذلك نسبيا، فمثل هذه المشاريع يقوم البنك بتمويلها مباشرة بعد أن يتأكد من فعاليتها، والضمانات المقدرة من طرف المنشئ، وهذا بمنحه ائتمانات لهذه المشروعات، والتي سوف توظفها في هذا الصدد.

¹- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، ط1، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1980، ص 167.

²- Hanni Ahmed, Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987(1er Ed, Paris: C.R.E.A.D,1987) , p159

يتمثل الدور الرئيسي للبنك في ضمان نجاح المشروعات بنسبة كبيرة، وذلك لكون الدراسة التي يقوم بها تساعد منثى المؤسسة في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب، والتصحيح إذا كان ذلك مطلوباً، هذا ما يستطيع تقديمه البنك لمنثى مؤسسة لمساعدته في اختيار مشروعه حسب الإمكانيات المتاحة لديه، لأنه في بعض الأحيان تكون المشاريع المقترحة من طرف منثى المؤسسة مدروسة بشكل دقيق، وعندما يعيد البنك دراستها يلاحظ هذه النقائص ويحاول إيجاد بدائل لها وتعويضها بها، وبالتالي يقدم توضيحاً لصاحب المؤسسة ويتمثل دوره كذلك في أن تلك التوضيحات التي يبينها للمنثى تكون بمثابة مؤشر لضمان نجاح المشروع لأنه سوف يعمل جاهداً لتحقيق الأهداف التي يريدتها حتى يستطيع استرداد ضماناته¹.

كما أن البنك يلعب دوراً حيوياً في توجيه وحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، توفير التمويل الكافي لتغطية طلبات إنشاء المؤسسة الجديدة، وبعث النشاطات الاستغلالية الاستثمارية للمؤسسات، كما يعتبر المحرك الرئيسي الديناميكي في التمويل والتطوير الاقتصادي، فقد اعتبرت البنوك وما زالت تعتبر من بين الأجهزة العامة في الاقتصاد، وذلك من خلال حفظ الودائع ثم توزيع القروض، كما أنها المرشد الأمثل للعملاء، حيث تقوم بتحصيل المتاحات من عند العملاء الاقتصاديين، وتقديمها للآخرين الذين هم في حاجة إليها، أي أنه وسيط تجاري مهم

¹- أحمد سعد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 46.

خلاصة الفصل

يعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات ص وم ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح، يساعدنا في التعرف على معايير التحليل فيه، واختلاف المفاهيم راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة، وإلى اختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللحد من هذا المشكل تم الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال المحقق والميزانية السنوية للمؤسسة.

كما أن قطاع المؤسسات ص وم يعاني من عدة مشاكل ويتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى، إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي يلعبه في اقتصاديات الدول، بمساهمته في توفير مناصب الشغل، وتحقيق رقم أعمال معتبر، والمساهمة الفعالة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وخلق قيمة مضافة. فتحديد الجانب القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يعتبر من الخطوات الأساسية لعملية الإنشاء، وتتمثل هذه الأهمية في الحماية القانونية لهذه المؤسسة، وقبل الانطلاق في النشاط الاقتصادي، تمر المؤسسة بعدة مراحل، هذه الأخيرة تحتاج إلى عدة إجراءات، خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة، وهذا لتحقيق قدرتها على الاستمرارية والنمو والتطور. وبما أن أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم، وتوفير الموارد الكافية لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها، يظهر الدور الهام الذي يلعبه البنك في هذه العملية، وهذا بتوفيره للقروض اللازمة لتمويل عملية الإنشاء والتطوير، وهذا بعد قيامه بالدراسات المناسبة.

الفصل الثاني

تأثير العولمة الاقتصادية على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

شهد العالم منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين عدة تغيرات عالمية، سريعة ومتلاحقة في خطاها، وعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية، ووخيمة في مخاطرها حتى على نفسها، حيث تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية عالمية واحدة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، وأصبح هناك سواق واحدا لا تعوقه الحدود الجغرافية للدولة التي يلاشى دورها وتذوب ملامحها، بل وحدودها السياسية.

وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي لا يزال مفهومها جذابا ومثيرا للجدل، ويظل مستعصيا على كل توافق في الرأي أو اتفاق كامل حول التعريف الذي يحدده بشكل جامع ومانع لعناصره، ومكوناته، لذا فالعولمة متعددة المفاهيم والأنواع والخصائص والمخاطر.

لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط كما يعرفه الآن، فلم يعد الأمر مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل دخلنا في عصر الاقتصاد العالمي الذي يركز على تفاوت في توزيع القدرات الاقتصادية بين الدول والتوزيع اللامتكافئ للثروات واقترن ذلك بالتحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار وتوسيع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكان من أهم معالمه تحول الدول المتقدمة إلى تصدير رأس المال بالإضافة إلى السلع وجعل الدول المتخلقة أسواقا لتصريف منتجاتها النهائية ومصدرا للخامات، ومن أهم مظاهره الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الأسواق العالمية مهددة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى البقاء في ظل كل هذه المخاطر الدولي بمختلف الطرق والوسائل.

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

لعولمة ظاهرة قديمة اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة وقد استخدمت مصطلحات أخرى إلى جانب العولمة منها الكوكبة ، الكونية ، الكوننة إلا انه قد ذاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع منذ بداية تسعينات القرن العشرين لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي يشهدها عالم اليوم ونحن بصدد الحديث عن ماهية العولمة في هذا المبحث

المطلب الأول: نشأة العولمة الاقتصادية ومفهومها

إن للعولمة تاريخا ضاربا في القدم، ولكن لم يحظ مفهومها بالذيع والانتشار والازدهار إلا في السنوات الأخيرة وفيما يلي سنحاول التعرف على المراحل التي مرت بها العولمة:¹

أولاً: مرحلة التكوين

ويطلق عليها البعض مصطلح الجينية، باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من أن يمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة ومراجعة ، محل تفاوض ونقاش ، وإقناع واقتناع وقد مر المصطلح في بداية تكوينه ويمكن القول أن مراحل التكوين ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلام إلى بلاد "بونت" الصومال ، أو في رحلام إلى بلاد الفينيقيين "الشام حاليا"، أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع عما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بألاف السنين، وفي هذه المرحلة برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى، وبدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم ممثلة في 1: الألعاب الاولمبية ، جوائز نوبل للسلام، وإنشاء عصبة الأمم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي. وفي هذه المرحلة تداخلت العديد من العوامل المتشابهة ذات التأثير التفاعلي والتبادلي ومنها:²

-الغزو والاجتياح العسكري من اجل استلاب الآخرين والحصول على ما لديهم عنوة وبالقوة، وفرض شرعية القوى على الضعيف، وقد مارست هذا العامل القبائل والعشائر في حرا من اجل الماء والكلأ، ثم من اجل المغانم والثروات، ثم من اجل فرض الجزية والضرائب.

¹-سمير يحيوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 3-4.

²-زهير حميلي، دور الدولة في ظل العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2010-2011، ص 65-66.

-التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض ، وبين الشعوب وكذا بين الدول ، تنقل من خلاله فائض السلع، وينتقل معها الأفكار، وتجمع من خلاله البيانات والمعلومات والتي بناءا عليها يتم التعامل معها وبناء مرتكزات الدخول إلى الأسواق العالمية والتمركز فيها ، ثم التوسع والانتشار والسيطرة والتحكم والتوجيه لقوى السوق.

-الحوار والفكر وما يتيح من وسائل للإقناع ، ومن وسائل تدمير أي مقاومة لعملية العولمة وإيجاد الروابط المصلحية من اجل إنتاج مزيد من قوى الدفع نحو العولمة

-الإعلام الجائر الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه فعليا ولحظيا ، وان يؤثر فينا ويدفعنا إلى القيام بعمل معين والامتناع عن عمل آخر، وأن يسلب بذلك إرادتنا وحريرتنا على التفكير المنظم وعلى التعامل مع الحدث وفقا لبعد الزمان الفاصل، بل أصبح التدخل في صياغة الخبر والإعلان عن الحدث واقع لارتجالية القرارات.

-السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها والتي تفرض على الآخر [إلإ]ار والانهار ومن ثم تسلب إرادته الذاتية وتحوله من فاعل إلى مفعول بع وتحوله من قادر على الفعل إلى مجرد متلقي يستجيب لما يملى عليه، وتحوله من مركز وبؤرة للاهتمام إلى مجرد هامش على محيط دائرة الأحداث.

-الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد، وذلك العالم الذي تسعى العولمة نحو إيجادته وتحقيقه والقائم على طبائع البشر وتحرير الفرد من قيوده.¹

-إملاء إرادة الإخضاع والخضوع وبدون توقيف بل جعل الآخرين يستسلمون بإرادهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر وبدون توقيف ، بل عليهم ملاحقة ومتابعة دول المركز وتناسي ونسيان ذامم والتشوق إلى الجديد ثانيا:مرحلة ميلاد المصطلح وهي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة ، ويتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة الجات، وبدء عمل منظمة التجارة الدولية وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول وتعظيم حرية خروج ودخول رؤوس الأموال عبر الدول، وفي الوقت ذاته الضغط بشدة على الحكومات من اجل التنازل عن سيادتها، وفقا للإدارة وفي إطار معاهدة دولية تم التوقيع عليها، واجازات من السلطات التشريعية فأصبحت ملزمة [أ] ويصبح بالتالي التنصل منها والخروج عنها أمر صعب ، إن لم يكن مستحيلا وتعتقد زمرة من الاقتصاديين أن العولمة ليست أمرا بدعا في المجال الاقتصادي لأن هناك عولمتين قديمة وحديثة. ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، واستطاعت تنفيذها لخطتها أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأمريكا وآسيا وإفريقيا كما مكنتها هذه من الحصول على المواد الخام بأسعار جد منخفضة ، وهذا

¹-نفس المرجع، ص 60.

يفسر ما كان من اندماج الدول الفقيرة المستعمرة في اقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية. وترجع الإرهاصات الأولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاق التي سادت فترة السبعينات بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت مشتتة بين القطبين الرئيسيين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وانتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وكانت بدايتها سور برلين الذي كان يفصل ما بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وتوحد الألمانيتين تحت ضغط الإدارة الشعبية، وساعدت عملية انتشار المعلومات وإتاحة ووفرة البيانات، وبشكل فوري على إيجاد تقارب فكري على مستوى العالم، وفي الوقت ذاته زادت عمليات تدويب الفواصل والفوارق بين الدول، وتلاشي الحدود والفوارق الزمنية حتى أصبح العالم كله بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينها شبكة عصبية من موصلات المعلومات والبيانات وفي الوقت ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط ما بين الدول سواء ما هو متصل بأنماط الإنتاج والسلع والخدمات والأفكار أو بأنماط التسويق والتوزيع والترويج والإعلان والإعلام¹

ثالثاً: مرحلة النمو والتمدد وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح لأمر الاقتصاد، وأمور السياسة والثقافة والاجتماع.. الخ، وان تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوح دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية، فالترامن حضوري، فوري قائم على "الآن" الفعلي عبر وسائل الاتصال.²

ومن ثم فقد ظهر للوجود كيان جديد، كيان انتماءاته جديدة وقواعد التفاعل معه جديدة وألياته جديدة قائمة على الدمج والتكامل والحياسة وابتلاع الآخرين والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجههم. وإذا كان البعض يرى أن العولمة الحديثة هي عولمة التحالفات الاستراتيجية بالغة الضخامة فإن العولمة في الواقع الفعلي تبني لذاتها كيانا أكثر شمولاً من التحالف وأكثر عمقا من التكامل وأمضى فاعلية من الاندماج، إن العولمة في صورتها الحالية ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنساني كله، تفرضه بقسوة على ماضيه وحاضره ومستقبله كما أنها تفرضه كحتمية تاريخية قاهرة ومن ثم فإن النظرة إليها على أنها حالة عابرة، أو فكرة طارئة يمكن طيها واعادتها إلى حيث كانت يكون أمر هزليا، لأننا بالفعل نعيش اقتصادا تحكمه وتتحكم فيه قوى عالمية تجتاح الدول والحكومات وهي أقوى من الدول والحكومات.

¹-نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 115.

²-هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد الغربي، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 27.

ثانيا: تعريف العولمة الاقتصادية

هناك تعريف متعددة ومتشعبة للعولمة الاقتصادية، ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية نذكر منها:¹

-تعريف صندوق النقد الدولي: والذي يعرفها على أنها التوافق والتكامل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم، مدفوعا بزيادة حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع، والتدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا.²

-ويرى البعض أن: العولمة هي ناتج مجموعة من الأسباب والعوامل، وكذلك هي بلورة لمجموعة من الخصائص الهامة التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تلخصت في:

-انهيار نظام بريتون وودز (1971-1973) (بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون عام

1971 عن وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نقصا شديدا بسبب الحرب الفيتنامية

-عولمة النشاط الإنتاجي وتغير مركز القوى العالمية.

-عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

-تغير مراكز القوى العالمية.

- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.³

-تتمثل العولمة الاقتصادية: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم

-كما ينصرف مفهوم العولمة الاقتصادية إلى: اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والوسائل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة، كالسوق القومية.

¹-محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص 163.

²-عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثارها، رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 2006، ص 15.

³-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 18.

كما تعرف العولمة الاقتصادية على أنها: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي وطويلا الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله¹. من خلال التعاريف المختلفة، يمكن فهم العولمة الاقتصادية على أنها:

-اتساع مجال العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، حيث يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، تجارة السلع، الخدمات ونقل التكنولوجيا¹.

-التكامل بين الدول المختلفة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم الاندماج التام لاقتصاداتها.

-سرعة انتقال أثر التغيرات الاقتصادية عبر أنحاء العالم نتيجة لقوة شبكة الاتصالات وزيادة درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية، وزيادة موجة التحرر في معظم أنحاء العالم.

-تعميق العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، بحيث لم تقتصر على عملية تبادل السلع بين مصدرين ومستوردين، وقيام بعض الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بإتمام عملية التصنيع لإجراء تصنيعها في الدولة الأم، وإنما ظهرت الشركات الكونية والتي تقيم فروعها في جميع دول العالم².

المطلب الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية وأنواعها

الفرع الأول: خصائص العولمة الاقتصادية

من اهم الخصائص التي تميز العولمة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر ما يلي:

سيادة اليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

ان اهم ما يميز العولمة هي سيادة اليات السوق واقتراها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في اطار من التنافسية والمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الانتاج باقل

¹-صفحة جعفر، أهمية تنمية الموارد البشرية للمؤسسة لمواجهة تحديات العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 71.

²-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 26-27.

تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على ان يتم ذلك باقل وقت ممكن حيث اصبح الزمن احد القدرات الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.¹

•ديناميكية مفهوم العولمة

الديناميكية تعني الحركية والتحيز وعدم الثبات، ومفهوم العولمة كذلك فهو غير مستقر على مفهوم معين، وهذا ما يفسره الاختلاف الظاهر والموجود في التعريفات المقدمة من قبل المهتمين، والتي تتأكد من خلال احتمال تغير موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول مس تقبلاً، كما يمكن التعبير عن ديناميكية العولمة من خلال اشتداد المنافسة بين الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي وزيادة السعي نحو اكتشاف قدرات تنافسية تمنح فرصة البقاء في السوق العالمية لاقتناص الفرص والمحافظة على مصالحها.

•وجود انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: وقد كان ذلك واضحاً في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في صناعة هذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل: السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

•تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد السمات الأساسية للعولمة الاقتصادية، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة فكثافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ولعل أهم المؤشرات الدالة على ذلك ما يلي:²

-سيطرتها على مصادر التمويل الدولية.

-تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الاجمالي العالمي، وعلى جزء كبير من حجم التجارة الدولية.

-تسيطر على نسبة كبيرة من الاصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية.

-لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، اذ تستحوذ على أكثر من 80% من جملة الابتكارات التكنولوجية العالمية.

¹-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 27.

²-سمير يحيى، مرجع سابق، ص 17.

تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل: يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير كل من الطرفين على الآخر ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت¹.

-تزايد اهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو.¹

-زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: أنواع العولمة الاقتصادية

يمكن تقسيم العولمة الاقتصادية إلى نوعين أساسيين، وهما عولمة الإنتاج والعولمة المالية.²

1-عولمة الإنتاج: تتم عولمة الإنتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين.

الاتجاه الأول:عولمة التجارة الدولية

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام، 1995بينما زاد الناتج العالمي بنسبة، 5%وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة، بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، ويضاف إلى ذلك أن 90%من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير

الاتجاه الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلاحظ تزايد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات نمو التجارة العالمية، حيث وصل معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط إلى حوالي 13% خلال عقد التسعينات من القرن العشرين 20ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات.

¹-علامة سفيان خوجة، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة اتحاد المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011، ص 51-52.

²-سمير يحيياوي، مرجع سابق، ص 20.

2-العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود، لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس مال أكثر ارتباطا وتكاملا. ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما¹:

المؤشر الأول: والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: والخاص بتطورات النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 ترليون دولار عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام. ومن ناحية أخرى 2 يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال، والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر، والعقار والثروات الشخصية، وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي، والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات¹

المطلب الثالث: أثار العولمة الاقتصادية ومؤسساتها والقوى المحركة لها

الفرع الأول: أثار العولمة الاقتصادية

للعولمة أثار عديدة تنقسم إلى آثار إيجابية وسلبية²

أولا: الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية:

تخلق العولمة الحرية التجارية والمال والاستثمار وخدمات الانتاج وفتح الاسواق ومنافسة الحرة بين الدول الصناعية إذا ترمي مصالح الدولة الكبرى للقضاء على منشآت الصغيرة التقليدية وكذلك الصناعات الناشئة في الدول النامية وان التنافس بين الدول الصناعية الكبرى يسجل لمصلحة الدول النامية لأنها سوق

¹-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.

²-علامة سفيان خوجة، مرجع سابق، ص 52.

لتصريف هذه المنتجات ويعتقد اصحاب هذا راي ان لتنافس بين الدول الكبرى يوفر البضاعة الاقل سعرويفتح اسواق العالمية لتقبل اليد العاملة العربية وبتالي تفيد الدول العربية من هاذا التنافس. تعمل العولمة علا تطبيق القوانين التي تهدف الى حماية الطبقة العاملة في مواجهة الشركات الكبرى بما يضمن لهم الحياة مستقرة امنة ومستقبل معلوما دون ان يكونوا مهديدين بالفصل او التشريد من جانب هذه الكيانات دون ضابط او رقيب، بحجة تقليل الايدي العاملة او غيرها من مبررات التي تحملها هذه الكيانات الخاصة. وفي الدول التي تحمل على اكتافها ترسيخ نضام العولمة توجد فيها ترسانة القوانين المختلفة التي تخلق المؤسسات والهيئات الرقابية على نشاط المشروعات الخاصة بما يضمن عدم تعسف هذه الشركات في مواجهة الايدي العاملة بها وبما يضمن حقوقهم بمعنى ضرورة وجود نوع من توازن بين الحماية التي يجب ان يتمتع بها راس المال وتلك التي يجي ان يتمتع بها العمل الانساني.

فالشركات الخاصة في الدولة العربية تفيد من عملية الاقراض التي تحصل عليها من المؤسسات الدولية في وقت الذي تعجز فيه الحكومات عن تقديم مثل هذه القروض.¹

الزعة الحالية هي نحو التكتلات الاقتصادية التي يمكن ان تساعد على فتح الاسواق، واجتذاب الاستثمار لتطوير تلك الأسواق تقنيا، إذا دلت تجارب المجموعات الاقليمية الاخرى "كالسوق الأوروبية المشتركة" على الفاعلية التعاون الاقتصادي في التصدي للتحديات، وافادة من الفرص التي تقدمها عملية حرية التجارة العالمية، وخاصة في مجال التبادل التجاري بينها. ومن المؤكد ان العولمة ستدفع الدول العربية الى الافادة من تجارب العالمية في التكتلات الدولية وتعمل على تقنية وتنشيط جامعة الدول العربية بما يتلاءم من التطورات الجديدة في عالم. ان اهمية حرية التجارة العالمية، التي حققها العولمة، تعد مدخلا اساسيا لتعزيز التعاون الاقليمي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.²

وبنظر لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة، خاصة ان الدول العربية جميعها ممثلة في منظمات دولية عديدة، فإنها ستحقق علاقات تجارية متطورة مع الدول اخرى من خلال هذه المنظمات، كما ان اتفاقيات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية القائمة امرا داخليا، من غير الالزام بضرورة تعميم مزاياه التفضيلية على الدول اخرى، وهذا ما يبدوا بوضوح في دولة التي انشأت بينها مجموعات شبه اقليمية "كدول مجلس التعاون لدول الخليج، والمغرب العربي، واسيا، وايكواس، وكوميسا" وان التدرج في التعاون الاقليمي بين تلك الكتل، من شأنه تفعيل مهمة المؤسسات العربية القائمة التي تنضوي تحتها الدولة العربية، كل في مجال تخصصه، لهيئة الجو الملائم لإقامة نوع من التكامل المقبول بين الدول

¹-فليح حسن خلف العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 373.

²-نزبه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 123.

الاعضاء، آخرين في الحسبان ظروفها المتباينة، ومن شأن ذلك تطور القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة، لإفادة من الفرض التي يتيحها النظام العالمي الجديد، بتكاتف جهود هذه المؤسسات وتعاونها، مع اتخاذ الخطوات العملية لتفعيلها، وتذليل العقبات التي تعترض تقدمها وتطورها. يؤدي خفض الجمركي والغاء العوائق غير الجمركية فضلا عن التزام الدولة العربية الاعضاء بتحرير إجراءات الاستثمار الى تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها استفادة من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات الاجنبية اليها استفادة من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل التكنولوجيا التي هي بأمر الحاجة اليها، ونري ان خفض الدول العربية للرسوم الجمركية والغاء العوائق غير الجمركية ستؤدي الى زيادة تدفق السلع الاجنبية للدول العربية وزيادة النزعة الاستهلاكية دون ان تتمكن الدول العربية من الحد من هذه الظاهرة، كما ان المستهلك العربي يفضل السلع والخدمات الأجنبية علي مثيلاتها الوطنية، وهذا التدفق للسلع والخدمات الاجنبية لا يقابل تدفق سلع وخدمات عربية للدول الاجنبية¹

ثانيا: الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية:

•تأثر صادرات الدولة العربية: على الرغم من إدراك الدولة العربية بمخاطر العولمة الا انها وجدت انها المنظمة التجارية العالمية اصبحت تضم الغالبية العظمى من دول العالم. وان عدم انضمامها يعني انها ستعرض لأخطار المنظمة دون ان تفيد منها، وان اهم صادرات الدول العربية هي مادة النفط والبتروكيماوي وسلعة تصدير والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة والذي يتم على اساس عوائق التخطيط البرنامج التنمية المستقبلية مما يجعل هذا البرامج تتأثر بشكل كبير بالحالات الطارئة على الاسعار العالمية للبتترول.

تنمية النزعة الاستهلاكية: من الاخطار التي تواجهها الدول العربية من جراء المنافسة بين الدول الصناعية هي اذكاء الثقافة الاستهلاكية الموجه التي تقوم بها الدول الغربية لدفع الشعب العربي الى استهلاك الموارد الصناعية والزراعي²

•فرض الشروط على الدول العربية: تؤدي الحرية التجارية العالمية الى فرض شروط اقتصادية قاسية على الدول النامية ومنها الدولة العربية. وان أبرز تلك الشروط:

فرض الية السوق بلا مؤسسة سوق.

فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.

فرض اللاهوية الاقتصادية بدل الهوية الاقتصادية. فرض نماذج التنمية الكونية بدل نماذج التنمية القومية¹.

¹-علامة سفيان خوجة، مرجع سابق، ص 54.

²-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 234.

•تزايد البطالة: تعمل العولمة على تزايد البطالة بجميع اشكالها وانواعها لان التحول الى شكل ملكية الوسائل الانتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي الى جعل الطلب على قوة العمل في ظل الحرية التجارية اقل بكثير من عروض قوة العمل، وارتفاع اسعار الغذاء المستورد للدولة العربية بسبب تحديد التجارة في المواد الغذائية والغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز¹

•تلوث البيئة: ان تصدير الصناعات الاكثر تلويثا للبيئة من مراكز الى البلدان العربية والعالم الثالث يتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من كثافة العالية لراس المال وخاصة ان الصناعات الملوثة تعاني ضغوطا قانونيا وشعبية وواسعة في الدول المتقدمة ولا توجد مثل الضغوط في الدول العربية

تراجع عوائد النفط العربي

باعتبار ان القوة العظمى هي التي تسعر البترول والدولار بما يناسب اقتصادها وما على البقية الا ان ينصاعوا، وكان ما تبتغيه تلك القوى العظمى قد أصبح قضاء وقدر، فقد سبب التدهور في اسعار النفط تدني دخول الدولة العربية المنتجة للنفط بحدود 60مليار دولار على سبيل المثال.²

الفرع الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

إن المتتبع لأهم التطورات العالمية والتي كانت وراءها المؤسسات العالمية يدرك تماما ثقل الجهات المنظمة والدافعة لتلك التغيرات المتلاحقة ومدى تناسقها وتكامل سياساتها بشكل يمنح لها قوة مهيمنة وقدرة أكبر في جعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا وتحررا وأكثر ترابطا على النحو الذي يخدم مصالح الدول المتقدمة، وأهم الأدوات المستخدمة في العولمة الاقتصادية ما يلي:³

اولا الشركات متعددة الجنسيات: تعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جرا الاقتصاد العالمي نحو العالمية، ولعبت دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبه موحدة على الصعيد العالمي. وتشمل 25% من الشركات الكبرى في العالم، ويتركز معظم نشاطها في الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية والتكنولوجية، والامكانيات المالية الضخمة، وخبرة ادارية وتسويقية متطورة ومدربة تدريبيا عالميا.

1-أمال بوسمينة، ص 63

2-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 347.

3-أمال بوسمينة، مرجع سابق، ص 63.

ثانيا: المنظمات والاتفاقيات: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الغربية ثلاث منظمات دولية كبرى تسيطر عليها وتوجهها لتحقيق مصالحها، وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وإضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا؛ وهذه المنظمات هي:¹

أ- البنك الدولي: هو احدى المؤسسات الاقتصادية العالمية وقد انشئ لأجل تلبية الحاجة الماسة الى راس المال لتمويل اعمال اعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، بالإضافة الى عمليات الإقراض وضمن القروض فان البنك يقدم العديد من الوظائف اهمها: تقديم المعونة الفنية والتدابير الادارية والتنظيمية للدول الاعضاء التي تعاني من مشاكل اقتصادية تتم هذه المعونة بغرض تهيئة الدول المستفيدة في إطار عمليات الاقراض من اجل تحقيق أكبر كفاءة في استخدام هذه القروض.

-تقديم التمويل الدولي الطويل الاجل لإنجاز مشاريع تنموية كبرى وخاصة في الدول النامية.

-العمل على دعم مشاريع القواعد الهيكلية للدول الاعضاء من خلال توفير التمويل اللازم كأحد ركائز التنمية الاقتصادية.

-تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية والتي يقل فيها مستوى الدخل الفردي غير انه مع مرور الوقت في إطار التطورات الاقتصادية العالمية فقد تعددت اهتمامات البنك لتشمل بذلك مشاكل التنمية ومظاهر الفقر وإعادة توزيع الدخل الدول المقترضة وبناء على توسع أنشطة البنك وتعدد مجالاته فقد أصبح يضم مجموعة هياكل يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي خمس مؤسسات تتمثل فيما يلي:²

*البنك العالمي للإنشاء والتعليمي: انشئ عام 1946يقوم بمنح قروض طويلة الاجل ويهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمساهمة في تحقيق النمو المتوازن لأجل طويل في التجارة الدولية، وكذلك تعالج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية وتقدم المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

*مؤسسة التمويل الدولية: انشئت عام 1956 لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون الحاجة الى ضمان الحكومات، فرغم انها مرتبطة بالبنك الدولي الا انها هيئة مستقلة وتتلخص اهدافها فيما يلي: المساهمة في ايجاد فرص الاستثمار لرؤوس الاموال الخاصة المحلية والأجنبية تشجيع الاستثمارات الخاصة بالإنتاج. مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.

¹-سمير يحيى، مرجع سابق، ص 31

²-نفس المرجع، ص 32.

*مؤسسة التنمية الدولية: انشأت عام 1960 لتقديم قروض بشروط ميسرة وبفائدة بسيطة لمدة اطول وتكمن اهدافها في: اعطاء دفعه للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الاكثر فقرا. اعطاء القروض للمشروعات البنية الاساسية والطاقة لتحسين الاداء الاقتصادي.¹

*الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار: بدأت نشاطها في 1988 تهدف الى تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة وذلك عن طريق تقليل الحواجز التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية، وتقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية اي ضد المخاطر السياسية وكذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة.

ب- صندوق النقد الدولي: انشئ سنة 1945 وهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الاعضاء المشتركة فيه وبذلك فلن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول، حيث يقوم بتمويل العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الاعضاء ومحاولة تصحيح هذه الاختلالات دون اللجوء الى اجراءات تقييدية، ويمنح في ذلك قروض، ويتعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية ويهدف الى المساهمة الفعالة في تسهيل التوسع والنمو المتوازن وتدعيم التعاون النقدي بشكل يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.²

ج- المنظمة العالمية للتجارة: يكاد يتفق الجميع ان المنظمة العالمية للتجارة اليوم هي من أبرز أدوات العولمة الاقتصادية إذ تشكل مع صندوق النقد الدولي مجموعة البنك العالمي ثالثا متكاملًا لإدارة الاقتصاد العالمي، وتشرف على الادارة واقامة دعائم النظام التجاري.

المبحث الثاني: تحديات العولمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقياتها

لا شك أن التغيرات التي حدثت في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين قد أسهمت بقدر كبير في إعادة التشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن ما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا واتجاهات وأذواق العملاء... وغير ذلك يؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرار، من خلال توفير مخطط ومجالات لترقية هذه المؤسسات.

¹-عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 110.

²-محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 146.

المطلب الأول: تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار العولمة الاقتصادية

هناك العديد من التحديات التي تعرقل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل فيما يلي:¹

1-ثورة المعلومات:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة عملية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا الكثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج ومن ثمة تخفيض التكلفة لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم، وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالم.

2-التطور التكنولوجي

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

3-عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يزهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال القضايات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت.

¹-نعيمه برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي بعنوان، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18 أبريل 2006، شلف، ص 117.

4-عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال انشاء الاتفاقيات الجات التي تهدف إلى تحرير التجارة العالية واحتمال تعاظم درجة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995.¹

5-عالمية الجودة

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف متطلبات تطبيق النظم الشاملة لادارة الجودة، وذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها.

6-زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة.

كما يتميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات.²

يضاف إلى ما سبق وجود تحدي آخر هو كيف يفكر مدير المؤسسة الصغيرة محليا ويعمل على المستوى الكوني، فعبور هذا التحدي يعتبر في نفس الوقت بطاقة عبور لمنطقة البقاء.³

المطلب الثاني: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب مجالات الترقية دورا هاما في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب الاهتمام بها، لأنها تقف عائقا أمام تحقيق أهداف هذه المؤسسات من بينها:

1-ترقية المحيط المالي الإداري

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمال سواء كان نقدا أو على شكل ائتمان فهو مفتاح أي مشروع يتم إنشاؤه، ولهذا يجب أن يحظى

¹-عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضرات الأعمال حالات عملية وحلول مشكلات، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2002، ص 78.

²-نعيمه برودي، مرجع سابق، ص 118.

³-عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 79.

الجانب المالي بالأهمية والعناية اللازمة خاصة في كيفية توجيه ومراقبته، وهذا ما تسعى إليه كل الدول التي تهدف إلى تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله في مستوى التغيرات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي، وحتى تقوم المؤسسات خاصة مع البنوك لتمويل احتياجاتها ويكون ذلك من خلال:

-انشاء بنك المعلومات، يسمح للمؤسسة المالية والبنك بالمعالجة السريعة للملفات، وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح بتحليل أفضل ولموس لمخاطرها ومنه ابعاد المخاطر المالية التي تقلل من ربحيتها.¹

-انشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-احداث صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات هذا القطاع

-تقديم مزايا وخدمات إدارية ذات مستوى عال، تستجيب لواقع المرحلة الراهنة

-تأسيس مؤسسات، تنظيمات، آليات وأدوات للتمويل مكيفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-الترقية على مستوى نظام المعلومات والتشاور

تلعب المعلومات دورا فعالا في اعداد استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكفل بمعالجة هذه المعلومات مؤسسات متخصصة في مجال المعلومة الاقتصادية والاحصائية

أما على مستوى التشاور، فهو يعتبر استثمارا غير مادي، يطلب من أهل الخبرة والاستشارة سواء العاملين من خلال مكاتب الدراسات، ومكاتب الهندسة والمخابر، ومؤسسات البحث العلمي، لتجند لربح معركة التحولات ومخاطر التحديات التي تفرضها العولمة وتحدياتها، فالتشاور مجال مهم في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعليه يجب البحث على أساليب تطويره.²

¹-محمد الصالح زويطة، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 37-38.

²-نفس المرجع، ص 38-39.

3-الترقية على مستوى التكوين

من أحد أسباب عدم صمود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعفها على صعيد التنافسية وهذا يعني اعداد برامج للتكوين موجهة خصيصا إلى إطارات ومسيري المؤسسات، وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة، اكتساب ثقافة وكفاءة التسيير.

ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة، فان تكوين اليد العاملة من مسيرين ومقاولين وإطارات وفقا لتطبيقات ونماذج التسيير الحديثة، أصبح من الأولويات التي يجب أن تركز عليها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الحاصلة لهذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها، وذلك بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار المبادلات العالية المستقبلية، لتكون على المستوى الدولي والجهوي أكثر فأكثر متوافقة على مستوى التكوين في الاقتصاد والتجارة الدولية، وعلى هذا المستوى يتمثل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس¹:

-إطار سياسي كلي أو اجمالي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسيير مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية

-تنظيم نقي للقطاع من أجل المحافظة على مستوى ونوعية القطاع

-مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين

4-الترقية على مستوى المقاول

يمكن تعريف المناولة بأنها: "جميع العلاقات التعاونية التكاملية، التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين.

أهمية المقاول بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات المتعاقدة في إطار المقاول ستجني فوائد عديدة تتمثل فيما يلي:²

-تطوير خبرتها، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية والخدماتية للمؤسسات الكبيرة

-توفير مصدر تمويل من غير المؤسسات المالية

¹-محمد الصالح زويتة، مرجع سابق، ص 38-39.

²-نفس المرجع، ص 41.

-تأمين تسويق منتوجاتها بسهولة ويسر وتحسين أداؤها

-تشجيع المبدعين، وأصحاب الكفاءات على إقامة مشاريع جديدة تساهم في هذا النوع من النشاط

أهمية المقابلة بالنسبة

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية

عمد الساهرون على التنمية الاقتصادية في الجزائر، منذ الاستقلال على وضع اطار القانوني والتنظيمي الذي تتحرك فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى ولو لم تكن هناك إشارة صريحة لذلك لكن عند قيامنا بتحليل هذا الجانب في الاطار الذي ظهرت فيه المؤسسات الاقتصادية، رأينا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في نطاق القوانين والإجراءات التي تنظم تدخل الجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجسد ذلك في قانوني البلدية والولاية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فقد أنشئت وتطورت بدورها في اطار قوانين الاستثمارات التي حددت مجال تحركها وتدخلها في الميدان الاقتصادي، وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.¹

ولقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذه المؤسسات، وتجسد ذلك ميدانيا في العديد من الأصعدة، خاصة في جانب التوجيه والترقية، حيث ظهرت عدة هيئات ومنظمات، تهتم عن طريق التدخل المباشر او غير المباشر بتقديم المساعدات اللازمة للنهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بمأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتحمل عبء القيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجهت الجزائر اهتمامها لهذا القطاع بعد ادراكها للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن اجل هذا قامت الجزائر بوضع استراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي يواجهها نظرا الأهمية الكبيرة التي تكسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية.²

¹-محمد أحدم الخضيرى، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 134.

²-صالح صالحى، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد الثالث، جامعة سطيف، 2004، ص 26-28.

الفرع الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى سنة 1982

كانت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا للمستوطن الفرنسي وبعد الاستقلال ونتيجة لهجرة مالكيها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل إعادة تشغيلها وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات و التابعة للقطاع العام، إضافة إلى محدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص .

فهذه الفترة لم تعرف سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص حيث كانت مهمشة وتعاني من صعوبة في التمويل الذاتي نظرا لارتفاع نسبة الضريبة المفروضة عليها¹

وفيما يلي جدول بين تطور عدد المؤسسات الصناعية المعتمدة خلال الفترة 78/67 ومبالغ الاستثمار المرصوة لها:

جدول رقم (1-1) المؤسسات الصناعية المعتمدة بين 1967-1978

السنوات	عدد المؤسسات المعتمدة	مبلغ الاستثمار (مليون دج)
1967	36	66
1968	19136	220
1969	252	279
1970	146	123
1971	41	43
1972	35	29
1973	173	23
1974	53	31
1975	19	24
1976	25	08
1977	06	26
1978	18	17

¹-إسماعيل بوخاوة وآخرون، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس، جامعة باتنة، 2002، ص 84-85.

المجموع	940	889
---------	-----	-----

المصدر: لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 81.

2- المرحلة الثانية من سنة 1982 إلى سنة 1994

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار القانون المؤرخ في 1982 أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية في 1980 والإجراء المتعلقة باستقلالية المؤسسات في 1988 ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح .¹

وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990 و تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف . وفي 1993 صدر قانون ترقية الاستثمار وإنشاء الشباك الموحد لوكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI في 1999.²

3- المرحلة الثالثة: من سنة 1994 إلى سنة 2007

الاستثمارات تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص و الأجنبي دورا هاما، و من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى 1994/04/01 إلى 1995/05/31 تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، و بتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى 1995/03/31 إلى 1998/04/01 وعقدها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 .

جدول رقم (II-2) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994-2007

السنوات	1994	1998	2000	2001	2003	2004	2007
عدد المؤسسات	103925	127000	137542	159507	179893	188893	288587

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2007.

¹-معنية موسوس، سمية بلغنو، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أبريل 2006، جامعة اللف، الجزائر، ص 109.

²-عيسى بن ناصر، برنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد السابق، جامعة بسكرة، 2002، ص 121-122.

حيث ساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية و اقتصادية ساهمت في حوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وهذه التحولات ساعدت على اكتشاف مواطن قوة و ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما ساعد على تطويرها و العمل على ترقيتها عن طريق البرامج و المراسيم و لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المرحلة كالآتي:

وقبل أن نتطرق إلى الاحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

2- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزارى فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010 حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي ومن خلال الجدول الموالي ندرس تطور هذه التقسيمات الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2017

جدول رقم (3-II): تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة

2008 إلى نهاية السداسي الأول 2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2008	519526
2009	587494
2010	619072
2011	659306
2012	687386

777816	2013
852053	2014
934569	2015
1014075	2016
1060289	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية، مدونة المؤشرات الإحصائية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطور القطاع خلال الفترة 2008-2017 ص 08

من خلال قرائتنا للجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفع من 519526 سنة 2008 إلى 1093170 سنة 2017.

1-تطور عددا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية:

يمثل الجدول الموالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2016-2017

الجدول رقم (II-04): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2016-2017

التطور		عدد المؤسسات في 2017	عدد المؤسسات في 2016		أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بالنسبة (%)	بالاعداد				
6.30	24185	407779	383594	اشخاص معنويين	المؤسسات الخاصة
6.54	7663	124923	117260	اشخاص طبيعيين	
8.95	12663	154123	642314	نشاطات حرفية	
6.93	44511	686825	642314		المجموع 1
6.34-	38-	561	599	اشخاص معنويين	المؤسسات العمومية
6.34-	38-	561	599		المجموع 2

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 47، الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادرة في 22/12/2001،

ص 07.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور بشكل كبير خلال السنة الأخيرة

حيث انتقل من 642913 سنة 2016 إلى 687386 مؤسسة سنة 2017 وتقدر نسبة التطور في هذه الفترة

6.92% أي 44473 مؤسسة واغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات خاصة حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تمثل نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

2-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

يمثل الجدول الموالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال سنتي

2017-2016

جدول رقم (05-II): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال سنتي

2017-2016

البناء والأشغال العمومية	133969	34.92%	139875	34.30%	4.41%
الصناعة	62860	16.39%	65859	16.15%	4.77%
خدمات	180903	47.16%	195889	48.04%	8.28%
المجموع الكلي	383594	100%	407779	100%	6.30%

المصدر: نشرية وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2018

نلاحظ من خلال المعطيات التي يوفرها هذا الجدول أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز أساسا في قطاع الخدمات حيث وصلت نسبة التطور إلى 8.28% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية حيث وصلت نسبة التطور 4.41% ثم قطاع الصناعة حيث وصلت نسبة التطور إلى 4.77% ثم قطاع الزراعة حيث وصلت نسبة التطور إلى 5.39% وأخيرا قطاع المحروقات وصلت نسبة التطور إلى 4.24%.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات الاثنا عشر الأولى خلال

سنتي 2017-2016

جدول رقم (II-06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات الاثنا عشر الأولى خلا سني

2017-2016

رقم	الولاية	النصف الأول من سنة 2016	النصف الأول من سنة 2017	الحصة بالنسبة المئوية	التطور (%)
1	الجزائر	44719	47253	11.59	5.67
2	تيزيوزو	22669	24068	5.90	6.17
3	وهران	19722	19200	4.71	7.13
4	بجاية	17443	18872	4.63	8.19
5	سطيف	16748	18044	4.42	7.74
6	تيبازة	15000	16350	4.01	9.00
7	بومرداس	13477	14463	3.55	7.32
8	بليدة	12602	13620	3.34	8.08
9	قسنطينة	12319	13010	3.19	5.61
10	الشلف	9781	10357	2.54	5.89
	المجموع	201919	215591	52.87	6.77

المصدر: نشرية وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2017.

نلاحظ من الجدول السابق أن اغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الجزائر العاصمة حيث تحتل المرتبة الأولى طوال الفترة المدروسة بمعدل تطور يصل إلى 11.59% تليها في المرتبة الثانية ولاية تيزي وزو بمعدل 5.90%، وهران بمعدل 4.71% ويرجع السبب إلى توفر محفزات الاستثمار في هذه المدن الكبرى، أما باقي المؤسسات فتتوزع بأقل تكلفة.

من هنا يمكن الخروج بنتيجة أساسية وهي عدم التوازن الجهوي في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة.

كما نلاحظ تموقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالأخص في جهة الشمال وبنسبة اقل من الهضاب العليا، والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات:

الجدول رقم (II-07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات خلال سنتي 2016-2017.

8097	362	51	61	372	7735	الجنوب الكبير
407779	16016	2534	1987	15741	391761	المجموع

المصدر: نشرية وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2017

نلاحظ من خلال الجدول توزيع المؤسسات في الشمال اكبر من باقي المناطق الأخرى حيث وصل عدد المؤسسات في النصف الأول من سنة 2017 إلى 241885 مؤسسة اما باقي المؤسسات فتوزع باقل كثافة على مستوى مناطق هضاب العليا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 124136 مؤسسة خلال النصف الأول من سنة 2017.

بينما يبقى الجنوب الجزائري الكبير، على رغم من شساعته وقاعدته الصناعية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات، يفتقد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الكثافة السكانية وضعف المرافق الضرورية، إلا أن السلطات العمومية عن طريق أساليب الدعم التي بشرت في تجسيدها نلاحظ نوع من الانتعاش حيث ن سجل انشاء 7735 مؤسسة سنة 2016 أما سنة 2017 تم انشاء 8097 مؤسسة.

الفرع الثاني: الهيكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنعرض هنا مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية والنمو وقدرتها التنافسية ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الإطار القانوني لترقية المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات والتغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.

وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنجاح يجب وضع الخطة التنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات. وفي الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، وهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 75% خارج قطاع المحروقات 67.3% في قطاع النقل، 64.2% في قطاع الأشغال العمومية والبناء. وتجدر

الإشارة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية بلغ نسبة 99.75% من إجمالي المؤسسات سنة 2006، ففي السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من 4 مرات، تعد أول خطوة في مجال اهتمام السياسة الاقتصادية الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انشاء وزارة خاصة بهذا القطاع ثم تلتها اصدار القانون التوجيهي لترقيتها.¹

أولاً: انشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994 والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمحور مهامها فيما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها

- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال

- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاعات

ثانياً: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 منعرجاً حاسماً في تاريخ هذا القطاع حيث تحد من خلاله الإطار، القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، حيث جاء هذا القانون ليعطى دعماً وحلولاً للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويلخص هذا القانون في المواد المذكورة سابقاً.²

المطلب الثاني: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دوراً ليس بالهين في التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك منذ التسعينات من القرن الماضي أين حظيت من قبل السلطات العمومية باهتمام كبير من أجل ادماجها في

¹-الجريدة الرسمية، العدد 42 المرسوم التنفيذي رقم 2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 2000/07/11، ص 10.

²- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة العشرين، جوان 2002، ص 17.

عملية التنمية أكثر للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه وعلى الرغم مما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة من المزايا التي تمكنها من القيام بالدور المخول القيام به في الاقتصاد الوطني،

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات

الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (II-08): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتين (2004-2013)

مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				عدد السكان المشتغلين	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السنوات
نسبة مساهمة الم ص وم في التشغيل %	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)		
10.75%	838504	71826	766678	7798412	2004
12.20%	1157856	76283	1081573	9492508	2005
12.39%	1252647	61661	1190986	10109645	2006
13.60%	1355399	57146	1298253	9968906	2007
14.93%	1540209	52786	1487423	10315000	2008
14.67%	1546584	51635	1494949	10544000	2009
15.04%	1625686	48656	577030	10812000	2010
16.17%	1724197	48086	1676111	10661000	2011
16.18%	1848117	47375	1800742	11423000	2012
-	1915495	46132	1869363	11964000	*2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- 1) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23 , Données du 1er semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p 13
- 2) Bulletin d'information statistique de la PME 2010 , n ° 18,op.cit, p 12

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2004 إلى السداسي الأول من سنة 2013 ان عدد مناصب الشغل تطور بحوالي بالألاف منصب بين 2004 و 2012 بنسبة تقدر بأكثر 54% وهذا التطور استمر حتى سنة 2013 حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 1142300 في 2012 اصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013.

وهذا يعني أن هناك تزايد في المناصب الشغل وهذا بسبب ازدياد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

اعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى

قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2004 و2011.

جدول رقم (09-II) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004-2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
النسبة الداخلي الخام	598.6	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
النسبة الداخلي الخام	2146.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	51137.46	84.77
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على

Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, bulletin d'information statistique n° 12, indicateur de l'année 2007, p46.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى أن بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011 كما اتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد حيث ارتفعت من 78.2% أي ما قيمته 2146.75 مليار دينار سنة 2004 إلى 84.77% أي ما قيمته 51137.46 مليار دينار سنة 2011 والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار امام الخواص.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة بالاختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدولي التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية. إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتهي اليه.

ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-II) تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب

قطاع النشاط من سنة 2004-2011

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والأشغال العمومية	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسة	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والأطعام	62.64	69.62	74.85	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود والأحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على :

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام، 2012 رقم، 22 طبعة أبريل، 2013 ص.

نلاحظ من الجدول السابق ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع النشاط كالفندقة والاطعام وخدمات

المؤسسة وصناعة الجلد ومن خلال كل ما سبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية 139 دولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام

الجدول رقم (11-11): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال

الفترة ما بين 2004-2012

الوحدة مليون دولار أمريكي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البيان	
2187	2149	1619	1047	1937	1190	1066	907	788	القيمة	الصادرات خارج المحروقات
1.76	32.73	54.63	45.9 -	62.77	11.63	17.53	15.1	3.27	نسبة التغير	
2.96	2.93	2.86	2.4	2.24	1.99	2.01	1.97	2.48	المساهمة في الصادرات الكلية	
46801	46453	40212	39103	39479	27430	21005	20357	18199	الواردات	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

1) bulletin d'information statistique n° 22, 2012, op.cit, p47.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات وهذا من مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2004-2012، حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2004-2012 نسبة 2.96% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وعليه بالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بدل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم وهذا ما يدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية

الصادرات ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات بنسبة 97.04% وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية في مجال تنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لاشكّ أن عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات ص و م، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلف مناصب شغل والمساهمة في التسيير، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة. لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرة على الانفتاح الاقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات ص و م لا يزال في طور التأسيس. وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني وتساهم في تعزيز طاقاتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجلى هذه الآفاق في:

-نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.

-ترقية وتطوير التكوين في جال المؤسسات ص و م.

-تأهيل الموارد البشرية، شارة الخبرة وتنمية المعرفة التقنية التسييرية.

-تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم.

-ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.

-ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.

-ترقية وتطوير آليات التمويل.

-ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.

-التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص.

-إدراج الاهتمامات البيئية في القطاع.-تأهيل المؤسسات وتحيرها للمنافسات الدولية.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة، وتوجهات القيادة السياسية كلها تصب في جعل هذه الآفاق طموحات مشروعة، لذلك فإن وزارة المؤسسات ص و م بفروعها المختلفة، منمكة في عمل جاد ومتواصل من أجل أن تكون الوزارة في مستوى الآفاق المرجوة، وعند حسن ظن المستثمرين الوطنيين والأجانب،

معتمدة في ذلك على قدرات وكفاءات وتفهم إطارات ومسؤولي جميع القطاعات الوزارية الأخرى، وكذا أصحاب المؤسسات الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقبلا ورغم صعوبة المهمة إلا أن ضرورتها وأهميتها تفرض على الجميع تحقيق الآفاق المنشودة.

خلاصة الفصل

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصة، ولعب دور المسهل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل.

ومن خلال دراستنا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاحظنا أن هناك تطورا طفيفا في زيادة عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، وركود القطاع العمومي للمؤسسات ص وم، الذي لم يعرف تطورا، لا من حيث عدد المؤسسات أو الأجراء، وما يمكن ملاحظته كذلك، أن هناك فروع نشاط تساهم بقسط كبير في خلق مؤسسات جديدة على غرار فروع أخرى، أما فيما يتعلق بترقية الصادرات والواردات خارج المحروقات من السلع، فإنها تعرف تطورا طفيفا بالنسبة للصادرات، وبقاء الواردات على حالها. لذا فالجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المناولة، ومجلس وطني استشاري وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات....

ويبقى على عاتق الدولة الإسراع في تنفيذ الإجراءات التي حددها القانون التوجيهي لتنظيم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

خاتمة عامة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي ودورها في تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في مجال الابتكارات. وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة،

مثل: سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها، وتواضع إمكانياتها ومرونتها الكبيرة. يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد المنتجة نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام يتزايد بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة 1994، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرين سنة 2001 وسنة 2017 أثر كبير على نمو وتطور هذه المؤسسات في الجزائر. بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض، إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية والتسويق، ومن أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع السعي للاستفادة من بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الاقتصاد الوطني.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومهما اختلف معايير تصنيفها إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها، تعتبر المخرج لعلاج مشكلة البطالة والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي فهي لا تستلزم رأس مال كثيف وقدراتها على مواجهة التحديات واتخاذ القرار اسرع من المؤسسات الكبيرة ولم يعد دورها يقتصر على ذلك بل أصبح في ظل العولمة مجال التصدير والدخول في الاطار العالمي هدفا لها.

اختبار الفرضيات

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع، توصلنا إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة. إذ تعتبر اختبارا لفرضياتها كما يلي:

1-الفرضية الأولى المتمثلة في صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اثبت هذه الدراسة صحة هذه الفرضية، فحسب ما رايناه لاختلاف معايير التعريف، وحتى اختلافها بين البلدان فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مثلا في دولة متقدمة قد تكون مؤسسة كبيرة في دولة نامية وهكذا.

2-الفرضية الثانية صحيحة والمتمثلة في ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات الراهنة تحديات تؤثر عليها من ثورة معلومات، تطور تكنولوجي، الاتصال وزيادة التكتلات الاقتصادية برزت امامها مشاكل جديدة تتمثل في تفتح الأسواق امام المنتجات الأجنبية.

النتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها نستطيع القول بأن:

- الفرضية والتي مفادها " تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني " هي فرضية مرفوضة لأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني هي مساهمة محدودة جدا إذا ما قارناها بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الرائدة في هذا المجال. في حين تثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها " توجد العديد من الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر."

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني لما توفره مناصب شغل وقيمة مضافة وتساهم إلى حد كبير في زيادة التصدير والتقليل من الاستيراد

-عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة وعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة النقل والاتصال واهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

ولقد رأينا ان هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور، وفي هذا الشأن اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات، إلا ان التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

الاقتراحات والتوصيات

فيما يلي نعرض بعض الاقتراحات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، نوجزها في

النقاط التالية:

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من م، خلال عقد أيام تحسيسية حول المقاولات وإنشاء المؤسسات؛

- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات، من أجل الاستفادة من عدة مزايا؛
- العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الو،طن وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة؛
- تقديم الدعم اللازم لهذا النوع المؤسسات وتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة، ومنه الحد من ظاهرة البطالة؛
- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعمول رئيسي وفتح²ال، من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير فرص العمل؛
- تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا جهة، وتحسين منتوجا² من جهة أخرى؛
- العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تلي هذه الاحتياجات
- دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن تنشيطها إلا بالمؤسسات الخاصة، وذلك باجبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل راس مالها إلى مستوى معين بان تتحول .

قائمة المصادر والمراجع

باللغة بالعربية

1-الكتب

- ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار العسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- 3-محمد وجية بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة، ومروده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004.
- بوهزة محمد وآخرون، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص.و.م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003.
- خيابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، مسيلة، 2002.
- سعيد مقدم، اخلاقيات الوظيفة العمومية، (ط4، الجزائر، دارالامة، 1997.
- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993.
- أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الانشائية، ط1، القاهرة، مركز جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، 1994.
- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، ط1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004.
- سعاد نائف برنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة، دار وائل للشتر، عمان، الأردن، 2005.
- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دارالجامعة الجديد، الأزاريطة، مصر.
- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993.
- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، ط1، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1980.
- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العري وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد الغربي، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

- عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثارها، رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- فليح حسن خلف العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 2-مذكرات واطروحات
- قويق نادية، انشاء وتطوير المؤسسات ص.و.م في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- دينان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد ومالي، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان.
- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1995.
- عبد الكريم اللطيف، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة، 2019.
- زارية أسماء، اثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي، العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية المؤسسات، جامعة قسنطينة، جوان 2001.
- بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة، اعمال، 2005.
- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة وهران 2013.
- عابي غنية، محددات استقطاب الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير ، غير منشورة، المدرسة العليا للتجار، الجزائر، 2004.
- منصور ابن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

- ناصر بوعزيز، الشراكة الأوروبية ومتوسطة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007.
- صورية بوريدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينية، 2004-2005.
- سمير يحيوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- زهير حميلي، دور الدولة في ظل العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2010-2011.
- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006.
- صفحة جعفر، أهمية تنمية الموارد البشرية للمؤسسة لمواجهة تحديات العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007.
- علامة سفيان خوجة، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة اتحاد المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 3-مدخلات وملتقيات
- سميح عبد الحكيم، محصر مريم، مداخلة بعنوان: "مساعي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجامعة الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2017.
- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وفاقها المستقبلية" الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- عمار ثليجي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص.و.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، كلية علوم التسيير، افريل، 2002.
- مؤتمر العمل العربي، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي، أداة للتنمية، الدورة الحادية والعشرون، القاهرة 04-11 افريل 1994.

4-المجلات

-عبد الله بلزناس، عبد الرحمان عنتر، مشكلات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها، مجلة دولية، سكيكدة، 2003.

-جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2003.

5-القوانين والمراسيم

-الجريدة الرسمية القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، ص 26.

-الجريدة الرسمية، المنشور رقم 104، المؤرخ في 22/04/1994 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد 62.

-الجريدة الرسمية، العدد 42 المرسوم التنفيذي رقم 190/2000 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 11/07/2000.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة العشرين، جوان 2002.

المراجع باللغة الفرنسية

-Tarondeau Jean-claude, Stratégie industrielle, (2eme Ed,Paris: Vuibert,1998).

-Maryse Salles, Stratégies des PME et I intelligence Economique, (1er Ed,Paris:Economica,2003).

-Simon, Philippe,le Financement des Entreprise, (2 eme ED,Paris : Dalloz,1967).

-Hanni Ahmed, Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987(1er Ed, Paris: C.R.E.A.D,1987) .

ملخص

ان التحولات الاقتصادية المستمرة والسريعة تنتج عنها ما يسمى بعولمة الأسواق و التفسير المستمر في استراتيجياتها مما أدى الى معركة التنافس الدولي على الأسواق المحلية و الذي أدى بدوره الى اجراءات تكيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل هذه التحولات باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني لما توفر من مناصب شغل و قيمة مضافة و توفر العملة الصعبة و تساهم الى حد كبير في زيارة التصدير و تقليل الاستيراد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – العولمة الاقتصادية – التحولات الاقتصادية .

Résumé

Les transformations économiques continues et rapides se traduisent par ce que l'on appelle la mondialisation des marchés et l'interprétation continue de leurs stratégies, qui a conduit à la bataille de la concurrence internationale pour les marchés locaux, qui à son tour a conduit à des mesures d'adaptation des petites et moyennes entreprises à la lumière de ces transformations, car elles sont l'épine dorsale de l'économie nationale en raison des postes disponibles, de l'emploi, de la valeur ajoutée, de la disponibilité des devises fortes, et contribuent grandement à visiter les exportations et à réduire les importations.

Mots clés : Petites et moyennes entreprises – Mondialisation économiques - Transformations économiques